

عبد القادر طاهر قودر

المبادئ المنطقية

تأليف

العلامة الشيخ عبد الله وافي الفيومي رحمه الله تعالى

طبع

بالمطبعة العامة الشرفية بشارع الخرنفش بمصر المحروسة الممجة

سنة ١٣١٧ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الواجب تصور النعم والعلة على حجة الام تصديق الحكم هذا وان الشروع في العلوم فعل المختار وهو يجب صونه عن الجهالة والعبث المحضين والعرفين فالجهالة المحض عدم تصور المشروع فيه أصلا والعرفية تصوره بغير حده والعبث المحض عدم معرفة فائدة له أصلا والعرفية معرفة فائدة له لا توازي عناء الطلب والجهالة المحض استحالة الشروع عقلا اذ كل فعل فهو مسوق بعلم الشروع فيه وارا دته والوجدان اصدق شاهد وباقيها يمكن معيه الشروع لكن على غير بصيرة وهو فعل غير المحصلين ومعرفة العلم بحده تصون الشروع عن الجهالتين ومعرفة فائدة الموازية لعنايه تصونه عن العبث ونحن الآن شارعون في علم المنطق فخذ هذا العلم آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر * وفائدة العصم المذكرة والآلة هي الموصلة أثر الفاعل لمفعوله كالقلم للكاتبة فانه يوصل الأثر وهو الكتابة للكاتبة

فالنطق آلة للنفس تتوصل به الى ادراك العلوم الحكيمة والقانونية المنسوبة للآفاقين وهو قضية كاشفة تتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الجنس تمام المشترك والنوع تمام الماهية والذهن القوة المعقدة لاكتساب العلوم والفكر ترتيب أمور معلومة ليتوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديقي فنحو ترتيب قولك حيوان ناطق لتتوصل لمعرفة

الانسان ونحو ترتيب قولك النفس الناطقة مجردة وكل مجرد لا يفتى للتوصل لمعرفة عدم
فناء النفس * وأما معرفة موضوع الفن وغيره مما يذكري في مقدمة الشروع من بقية
المبادئ العشرة المذكورة في قوله

ان مبادئ كل فن عشرة * الحدة والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض ببعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

فليس مما يترتب على عدم معرفته عيب ولا استحقاق لتشرع بل مما يوجب ازدياد
البصيرة وأجملها في ذلك معرفة الموضوع حيث ان العلوم انما تنمايز بموضوعاتها
وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية الثلاثة وهي ما يعرض للشيء لذاته
كالعجب اللاحق للانسان لذاته أو يعرض له بجزئه كعجزه بالارادة اللاحق له لميوانته
أو يعرض له اساسيه كفضله اللاحق له لتعجبه * وموضوع المنطق المعلومات التصورية
والتي صدق ببقية من حيث توصيله المجهول تصوري أو تصديقي أو توقف عليها توقفا
قريباً أو بعيداً وذلك لان المنطق ينقسم الى تصور وتصديقي ولكل منهما مقصد ومباد
يتوقف عليها توقفاً قريباً أو بعيداً فالمقصد للتصور هو القول الشارح كالحيوان الناطق
الموصل لمعرفة الانسان ومباده المتوقف عليها توقفاً قريباً هي الكليات الخمس لتركيب
القول الشارح منها وتوقفاً بعيداً هي تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب والمقصد للتصديقي هو
القياس والحجة فنحو قولك العلم نافع وكل نافع بقصد ومباده المتوقف عليها توقفاً قريباً هي
القضايا بالتركيب القياس منها كالعلم نافع في المثال وبعداً هي اجراء القضية

فالمناطق يبحث عن المقصدين التصوري والتصديقي من حيث كيفية تركيبهما
تركيباً صواباً يؤدي الى معرفة المجهول وذلك التركيب هو الفكر المنطق كان يبين أن القول
الشارح يشرح المسألة ان ركب تركيباً خاصاً من بعض الكليات الخمس على كيفية
مخصوصة كحيوان ناطق وجسم ناطق وحيوان ضاحك وناحي ضاحك في تعريف
الانسان وان القياس يوجب التصديقي بالمطلوب ان ركب من القضايا بالتركيب خاصاً على
كيفية مخصوصة كالعالم متغير وكل متغير حادث في الدليل على حدوث العالم ويبحث
أيضاً عن مبادئ القول الشارح القريبة من حيث انه يتوقف عليها تركيبه منها كان
يبين الكلوي ويقسمه الى أقسامه المعهودة وعن مبادئ البعيدة من تلك الخيفية لتركيبه من
الكلوي الذي هو أحد قسمي اللفظ بان يقسم اللفظ الى مفرد ومركب ويعرف كلا منهما
ويبين أقسامهما وكذلك القول في مبادئ القياس

المطلب الاول في التصورات وفيه أربعة مبادئ

﴿المبدأ الأول في العلم﴾

العلم ادراك المجہول على جهة اليقين أو الظن أو الجہل المركب وهو تصور ان تعلق
بغير وقوع النسب كادراك ماهية الانسان أو الكاتب أو النسبة بينهما وتصدق ان تعلق
بوقوع النسب كادراك وقوع نسبة الكاتب الى الانسان والتحقيق بساطته وانه انفعال ولا
يدان تسبقه التصورات الثلاثة على وجه الشرطية لا الشطرية وكل منهما بدیهی
ونظری فالبدیهی فیہ ما لم يتوقف على كسب ونظر كتصور الحرارة والبرودة
وكانت صدیق بعدم اجتماع التقيضين وبعظم الكل عن الجزء والنظری فیہ ما لم يتوقف على
كسب ونظر كتصور العقل والنفس وكان تصديق بحدوث العالم والنظری يكتسب من
البدیهی بالفكر مباشرة أو بواسطة نظری آخر ولا يكتسب تصور من تصديق ولا
تصدق من تصور والتصور مقدم على التصديق طبعاً فيقدم وضماً

﴿المبدأ الثاني في اللفاظ ودلالاتها فيه ثلاثة مباحث﴾

﴿المبحث الأول﴾

اعلم ان الحاجة بالمنطقي الى اللفظ الامن حيث الافادة والاستفادة واللفظ هو الصوت
المعتمد على المقاطع الغمية والصوت المطلق عرض ناشئ من القلع والقرع قائم بالهواء
المتنوع شيئاً فشيئاً الى أن يصل الى الطبلة الصماخية فان لم يعتمد على المقاطع المذكورة
فهو صوت ساذج لا يسمى لفظاً واللفظ امامهم مل وهو ما لم يدل على شيء نحو ديزجسج
ومستعمل ان دل

والدلالة قههم أمر من أمر والأول يسمى مدلولاً والثاني يسمى دالاً كفهم الحيوان الناطق
من انسان وهي على قسمين لفظية وغيرها وكل منهما موضوعة وطبيعية وعقلية فالوضعية
ما كانت بواسطة الوضع والطبيعية ما كانت بواسطة الطبيعة والعقلية ما كانت بواسطة
العقل فاللفظية الوضعية كدلالة الانسان على معناه والطبيعية كدلالة لفظة أخ على
وجع الصدر ولفظة أخ على مطلق الوجع والعقلية كدلالة التكلم من وراء جدار
على حياة المتكلم وغيرها اللفظية الوضعية كدلالة العقد والنصب والاشارات والطبيعية
كدلالة جمرة الوجه على الخجل وصفرة على الوجع والعقلية كدلالة الأثر على المؤثر
والمقصود هنا خصوص اللفظية الوضعية وهي ما كانت بواسطة وضع اللفظ وتعرف بانها
كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى

﴿المبحث الثاني في تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية﴾

أقسام الدلالة ثلاثة مطابقة وتضمنية والتزامية فدلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة

المطابقة المدلول للموضوع له وعلى جزئه تضمينية لتضمن الكل لجزئه وعلى لازمه ذهنا
التزامية للالتزام المعنى لللازمة كدلالة لفظا لآسان على الحيوان والناطق أو على أحدهما أو
على قابليته للتعليم وكدلالة لفظ الاربعة عليه أو على جزئه أو على كونه اعدادا و جواو الاولى
لا تستلزم احدى الآخرين لانفرادها عن التضمنية في دلالة اللفظ على معنى بسيط لاجزاء
له كالجوهر المجرد والنقطة وعن الالتزامية في معنى لا لازم له ذهنا اذا المراد باللازم الذهني
اللازم البين بالمعنى الاخص وهو ما يلزم من تصور الموضوع له تصوره كالتز وجية للاربعة
ولم يتحقق ذلك في كل ماهية فكثيرا ما تصورها ما ولا يخطر بذهننا شئ يتعلق بها
ويعرض لها كالمغايرة للفرس بالنسبة للانسان فاننا قد تصور الانسان ولا تصور مغايرته
للفرس وبذلك علم ان التضمنية ايضا لا تستلزم الالتزامية وأما ما في استلزام المطابقة
لعدم تحققهما ابديتهما

المبحث الثالث في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب

اللفظ مركب أو مفرد فالمركب ما دل جزؤه على جزء معناه المقصود: دلالة مقصودة
كقولنا أنت فاضل فالاول دل على المخاطب والثاني على ذات لها الفضل والمجموع على
ثبوت الفضل للمخاطب والمفرد ما لم يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة وهو
اربعة صور ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام أو له جزء لا يدل كزيد أو يدل على المعنى الغير
المقصود كعباد الله علما فان عباد يدل على متصف بالعبودية والله يدل على الذات الاقدس
ومجموعهما على عبودية الشخص لله ولكن هذه الدلالة على المعنى الاضافي العام دون
العلمي الخاص أو يدل على المقصود دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما فان كلاما من جزئه
يدل على جزء المعنى العلمي المقصود كما هو قبل العلمية لكن هذه الدلالة غير مقصودة لا واضع
* والمفردان لم يصلح لان يخبر به وحده مخوف ولا وكان فهو اداة وان صلح لذلك فان دل
بهيمته على أحد الازمنة كفهم ويفهم فهو الكلمة وان لم يدل بهيمته على ذلك كما علم فهو
الاسم وما دل من الاسماء على الزمان فذلك انما هو مجوهر ومادته لا بهيمته كالزمان
والصباح والغروب بخلاف دلالة نحو علم ويعلم عليه فانما هي بالهيئة لا بجوهره بدليل
اختلاف الزمن عند اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة كما في المثال واتحاد الزمان عند اتحاد
الهيئة مع اختلاف المادة كعلم وطلب

والمركب تام وغير تام فالتام هو المفيد وكانت أرباب وغير التام هو غير المفيد كحيوان
ناطق ويتقسم التام الى خبر وانشاء فالخبر ما احتملت نسبته مطابقة الواقع وعدم المطابقة
نحو حضر الامير فنسبته الحضور الى الامير المأخوذة من هذا المركب تارة تطابق الواقع

فتكون صدقا وتارة لا تطابقه فتكون كذبا والانشاء ما ليس كذلك * وهو أمران دل
 وضعا على طلب الأعلى فعلا من الأدنى كافيء والملاحة * ونهني أن دل كذلك
 على طلب ترك الفعل منه نحو ولا تقربوا الزنا * ودعاء أن دل كذلك على طلب الأدنى من
 الأعلى مطلقا نحو ارحنا يا ربنا ولا تؤاخذنا والتماس أن كان من متساويين نحو يا أخي
 شرف ولا تهجر * واستفهام أن دل على طلب الفهم من الغير نحو هل صدقتم في الأخوة
 وإن لم يدل وضعا على طلب الفعل من الغير فهو تنبيه ويدخل فيه التثني وهو نقد حصول
 غير الممكن أو المتعسر ويلزمه الطلب نحو يود أحدكم لو يعمر ألف سنة ليت ما فات من
 العمر يعود * وليت التقدم بالفضائل * والترجي وهو الطمع في الشيء أو الخوف منه ويلزمه
 الطلب نحو لعل الأخوة تدوم ونحو لعل الحبيب هالك والنداء وهو الدعاء برفع الصوت
 ويلزمه طلب الإقبال نحو يا فاضل والقسم وهو اليمين ويلزمه الطلب نحو بالله لا جتهدن
 والتعجب وهو الانفعال ويلزمه الطلب نحو ما أحسن الأدب فهذه كلها انشاء غير أمر
 ولا نهني ولا دعاء ولا التماس ولا استفهام لشرطنا في هذه الدلالة على الطلب من الغير
 وضعا وتلك دلالتها عليه * وما وصفت تنبيهها لانها تنبيه الخاطب على ما في ذهن المتكلم
 وينقسم المركب غير التام الى مركب تقييدي وهو التوصيفي كحيوان ناطق وعالم
 نحرير واضافي نحو صاحب فضل ومركب غير تقييدي وهو ما كان أحد جزئيه اداة
 نحو بك

وينقسم الاسم باعتبار معناه الى علم شخصي ومشترك ومقتول فالاول هو ما دل على
 جزئي كحمد والثاني هو ما دل على لفظه وتعدده معناه كعين للباصرة والجارية والثالث
 وهو ما نقل عن معناه الوضعي الى معنى آخر فاذا قارن النقل علاقة وقرينة فهو المجاز والا
 فهو عرفي عام ان كان النقل العرف العام كدابة وضعت لكل ما دب على وجه الارض
 نقلها العرف العام لنصوص الخيل والبغال والحمير وعرفي خاص ان كان النقل له
 العرف الخاص بقوم كالنقل وضع لكل ذات وقع منها الحديث نقله النحاة الى الاسم
 المرفوع وكالصلاة وضعت للدعاء نقلها النحاة الى الاقوال والافعال المعروفة باعتبار
 لفظه مع لفظ آخر الى مرادف ومباين فالمرادف هو ما وافق لفظا آخر في معناه كبر وقع
 والمباين ما عايره كإنسان وقرس

المبدأ الثالث في تقسيم المفرد الى كلي وجزئي

ينقسم المفرد الى كلي وجزئي فالكلي هو ما يصلح ذهنا لفرض صدقه على كثير
 كشمس وإنسان وهو متواطىء ومشكك فالمتواطىء هو ما اتحد في أفراد ما كان إنسان فان

معناه وهو الحيوانية والناطقة موجودة في جميع أفرادها على السواء وان وجدت تفاوت
فيه عوارض خارجية عن الحقيقة كالعلم والكرم والمشاكل هو ما تفاوت في أفرادها
كأن جود في الواجب تعالى وفي الممكن فانه في الواجب أولى وأقدم وأقوى منه في الممكن
وكالبياض فانه في الثلج أشد منه في العاج

والجزئى هو ما لا يصلح هذه الفروض الصديق على كثير كاعلام الاشخاص فان
الشخص الخارجى للذات مانع من صدقها على غيرها

وينقسم الكل الى ستة أقسام لانه ماله وجود في الخارج أم لا وما ليس له وجود في
الخارج اما مستحيل عقلا كثريلك البارى أو ممكن عقلا كالعقلاء وماله وجود اما أن
يكون الموجود منه في الخارج فردا واحدا أو أكثر وماله فرد واحد فغير هذا الواحد اما
مستحيل عقلا كالبارى جل وعلا أو ممكن عقلا كالشمس وماله في الخارج أكثر من
واحد فاما أن تنهاى أفرادها ككوكب السبعة السيارة أو لم تنهاه كالنفس الناطقة على

القول بقدمها وعدم التناسخ فيها

وينقسم كل من الكل والجزئى الى حقيقى وإضافى فالحقيقى فى كل منهما هو ما تقدم
الكلام عليه والكلى الإضافى هو الصادق بالفعل على كثير وبينه وبين الكل الحقيقى
العموم والخصوص المطلق فكل كلى إضافى كلى حقيقى ولا عكس يستعان فى نحو
إنسان وينفرد الكل الحقيقى فى الكليات الفرضية كثريلك البارى * والجزئى
الإضافى هو ما ندرج بالفعل تحت أعم وبينه وبين الجزئى الحقيقى العموم والخصوص
المطلق فكل جزئى حقيقى جزئى إضافى ولا عكس يستعان فى الاعلام الشخصية وينفرد
الإضافى فى نحو الإنسان

المبدأ الرابع فى الكليات الخمسة وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول فى تعريفه وتقسيمها

الكليات خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام وذلك لان الكللى اما أن
يكون تمام ماهية أفرادها أو جزأ منها أو خارجا عنها فتمام الماهية هو النوع وهو المقول
فى جواب ماهوعلى الافراد المتفقة فى الحقيقة كالإنسان فانه تمام ماهية أفرادها
الشخصية ولا تغاير بينها الا بالشخص الخارجى الزائد عن ماهيتها الانسانية ويتوقف فى
جواب السؤال عن متعدد وعن واحد كما اذا قيل ماهوز يدوعمر الخ أو ماهوز يد فقط
قيل إنسان وكثمت فانه تمام ماهية أفرادها الذهنية فاذا قيل ماهوهذا الكوكب
النهارى أو ماهوهذا الكوكب النهارى والكواكب الاخر النهارية الذهنية

قبل شمس

والجزء من الماهية اما جنس أو فصل وذلك لانه اما تمام المشترك بين افراده أولا
الاول الجنس وهو المقبول في جواب ماه وهو على الافراد المختلفة في الحقيقة كحيوان فانه
تمام الامر الذي تشترك فيه افراده وهي الانواع من الانسان والفرس وغيرها اذ لا امر
يجمعها او يصدق عليها على السواء دون غيرها الا الحيوان ويقال في جواب ماه هو كما اذا
قبيل ما الانسان والفرس وغيرها من بقية أنواعه قبل الحيوان ولا يكون جوابا الا عن
السؤال بمتعدد واما اذا سئل عن نوع واحد فلا يجاب بالجنس بل يجاب بالحد الخاص
بذلك النوع كأن يقال ماهو الانسان فيقال حيوان ناطق وينقسم الجنس الى قريب
وبعيد فالقريب هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وكل ما شاركه فيه كالحيوان
فانه تمام المشترك بين الانسان وجميع الانواع المشاركة له في الحيوانية * وقربه اقدم
توسط جنس آخر بينه وبين الماهية والبعيد هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وبعض
ما شاركه فيه فقط كالنمل فانه تمام المشترك بين الانسان وبعض ما شاركه في النمو
وهو النبات فقط وليس تمام المشترك بين الانسان وكل ما شاركه فيه اذ ليس تمام
المشترك بين الانسان والفرس مثلا فانهما تشارك الانسان في النمو ولكن ليس النمل
هو تمام المشترك بينهما بل تمامه هو الحيوان * وبعده لوجود جنس آخر بينه وبين
أنواعه وهو الحيوان في المثال فانه واسطة بين الماهية الانسانية وبين النمل والبعد اما
بمرتبة كالنمل فانه بعيد عن الانسان بجنس واحد وهو الحيوان أو بمرتبتين كالجسم
المطلق بعيد عنه بالحيوان والنمل أو بثلاث مراتب كالجوهر بينه وبين الانسان حيوان
ونام وجسم فهذه كلها أجناس للانسان مثلا تقع في الجواب عنه وعن شيء آخر فانه اذا
قبيل ما الانسان والفرس كان الجواب بالحيوان واذا قبل ما الانسان والنبات كان
الجواب بالنمل واذا قبل ما الانسان والجحر كان الجواب بالجسم واذا قبل ما الانسان والعقل
كان الجواب الجوهر فالاجوبة اربعة ومرتبات البعد ثلاثة

والثاني الفصل وهو المتناول على افسراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في ذاته
كالناطق وهو غير الماهية عن ما شاركه في الجنس تميزا ذاتيا وينقسم الى قريب وبعيد
فالقريب هو المختص بالماهية المميز لها عن ما شاركه في جنسها القريب كالنمل اهل
للفرس والبعيد هو غير المختص بالماهية المميز لها في الجملة عن ما شاركه في جنسها البعيد
كالجسم الانسان فانه يميزه عن ما شاركه في الجسم النمل والفصل البعيد للنوع
قريب للجنس

والخارج عن الماهية اما خاصة أو عرض عام
فالخاصة هي المقتولة على افراد حقيقة واحدة في جواب أى شئ هو في عرضه كالضاحك
وهي تميز الماهية عن باشار كحاف الجنس تميزا عرضيا
والعرض العام هو المقول على الافراد مطلقا قولا لعارضيا كالماشى وينقسم كل من
الخاصة والعرض العام الى لازم ومفارق واللازم اما لازم للماهية ذهنا كالفردي للثلاثة
والزوجة للاربعة أو خارجا بدون قيد كالخير للجسم أو مع قيد كالسواد للزنجي بتبديده
زنجي واللازم الذهني اما بين أو غير بين فالبين هو ما لا يكتفي في الجزم بلزومه مجرد تصور
المزوم واللازم كالانقسام بتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام
بتساويين جزم بلزوم هذا التساوي للاربعة وغير البين هو ما لا يكتفي في الجزم بلزومه مجرد
تصور والطرفين بل يحتاج الى خارج عنهما كتساوي زوايا المثلث لثلاث لقائمين فان
من تصور المثلث وتصور تساوي زواياه المثلث لثلاث لقائمين لا يجزم بمجرد ذلك بلزوم هذا
التساوي للمثلث بل يتوقف على البرهان الهندسي المعروف واللازم البين اما بين بالمعنى الاعم
أو بين بالمعنى الخاص والاول هو ما تقدمه والثاني هو ما يلزم من تصور بلزومه تصور
ككون الواحد نصف الاثنين والاثنين ضعف الواحد والمفارق اما سرير الزوال كحجرة
الحجل وصفرة الوجهل واما بقلية كالاسباب وبعض الامراض
في البحث الثاني في تقسيم النوع

النوع كما يقال على ما تقدم وهو النوع الحقيقي يقال ايضا على الماهية التي يقال عليها
وعلى غيرها الجنس ويسمى نوعا اضافيا وينسب بين النوع الحقيقي العموم والخصوص
المطلق عندئذ المماثلة ليجتمعان في النوع السافل كالانسان وينفرد الاضافي في
الانواع المتوسطة كالحيوان فكل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس وأما عند المتأخرين
فبينهما العموم والخصوص الوجهي لانفراد الحقيقي عندهم في البسائط كالنقطة
والوحدة والنفس والحقيق الاول لانه لا يلزم من بساطة ما ذكر في الخارج بساطة
مفهوما بل يجوز تركيبه من الجنس والفصل فلا ريب يقال علميا وعلى غيرها الجنس
فهو اضافية ايضا وليس تحتها كلى بل جزئيات كالانسان

وللنوع مراتب اربعة عال ومتوسط وسافل ومنفرد فالنوع العالى هو ما فوقه كلى واحد
وتحت كليات كالجسم المطلق فوقه الجوهر وتحت الجسم النامي وغير النامي والحيوان وهو
أعمه والمتوسط هو ما فوقه كليات وتحت كليات كالجسم النامي فوقه الجوهر والجسم
المطلق وتحت الحيوان والانسان وهو أعم من السافل وأخص من العالى والسافل هو

﴿المقصد الأول في التعريف والقول الشارح﴾

معرف الشيء هو ما يلزم من تصوره تصويره بالكنه أو امتيازته عن غيره فالأول الحد التام كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق والثاني ماعداه كتعريف الإنسان بأنه جسم ناطق أو ناطق وينقسم المعرفة إلى أربعة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للإنسان والناقص هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس البعيد كالجسم النامي الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك والناقص هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو به مع الجنس البعيد كالنامي الضاحك

ويشترط في التعريف أربعة شروط الأول مساواته للمعرف عمومًا وخصوصًا حتى يكون جامعًا مانعًا بأن لا يكون أعم منه كتعريف الإنسان بأنه جسم حساس فإنه غير مانع من دخول غير المعروف ولا أخص كتعريفه بأنه حيوان كاتب فإنه غير جامع لأفراد العرف * الثاني أوضحيته عن المعرف فلا يكون مساويًا لعلما وجهالة كتعريف الحركة بأنها ليست بسكون والفرد بأنه ليس بثنين ولا أخفى كتعريف النار بأنها كالنفس * الثالث عدم توقفه على المعرفة والالزام الدور المحال كتعريف العلم بأنه ما به انكشاف المعلوم وتعريف الكيفية بأنها التي يحصل بها المشابهة والمماثلة بالاتفاق في الكيفية كتعريف الاثنين بأنها زوج أول وتعريف الزوج عا ينقسم إلى متساويين وتعريف المتساويين بالشئين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف الشئين الاثنين * الرابع خلوّه عن ذكر ما لا يكون مألوف العبارة ظاهرة الدلالة فالأول كتعريف النار بأنها اسطقس فوق الاسطقات والجو بأنه الذي تحت مقعر النار وغير ذلك مما تنسجه من غلغلة المستحدثين والشأن في التعريف بالمجاز كتعريف العالم بأنه بحر يروى الظمان والتعريف بالمشترك كتعريف الباصرة بأنها عين شفاقة مالم تقم قرينة يمتنع بها المراد من المجاز والمشارك والإجاز

﴿المطلب الثاني في التصديقات وفيه مبادئ﴾

﴿المبدأ الأول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث﴾

أول تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدى بالترتيب الخاص إلى التصديق بالمجهول التصديق والقضية هي الخبر التام نحو النار أعلى العناصر وتنقسم إلى جلية وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما إيجابا

المقصد الأول في التعريف والقول الشارح

معرف الشيء هو ما يلزم من تصوره تصويره بالكنه أو امتيازَه عن غيره فالأول الحد التام كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق والثاني ما عداه كتعريف الإنسان بأنه جسم ناطق أو ناطق ويقتسم المعرفة إلى أربعة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للإنسان والناقص هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس البعيد كالجسم النامي الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك والناقص هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو به مع الجنس البعيد كالنمي الضاحك

ويشترط في التعريف أربعة شروط الأول مساوئه للمعرف عموماً وخصوصاً حتى يكون جامعاً مانعاً بأن لا يكون أعم منه كتعريف الإنسان بأنه جسم حساس فإنه غير مانع من دخول غير المعروف ولا أضخم كتعريفه بأنه حيوان كاتب فإنه غير جامع لأفراد المعروف * الثاني أوضحته عن المعرفة فلا يكون مساوياً له علماً وجهالة كتعريف الحركة بأنها ليست بسكون والفرد بأنه ليس بانهين ولا أخفى كتعريف النار بأنها كالنفس * الثالث عدم توقفه على المعروف والالزم الدور الخيال كتعريف العلم بأنه ما به انكشاف المعلوم وتعريف الكيفية بأنها التي يحصل بها المشابهة والمشابهة بأنها الاتفاق في الكيفية كتعريف الاثنين بأنها زوج أول وتعريف الزوج بما ينقسم إلى متساويين وتعريف المتساويين بالشيئين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف الشيئين بالانثنين * الرابع خلوّه عن ذكر ما لا يكون مألوف العبارة ظاهراً للدلالة فالأول كتعريف النار بأنها اسطقس فوق الاسطوانات والجو بأنه الذي تحت مقعر النار وغير ذلك مما تسمعه من غلغلة المستعدين والثاني التعريف بالمجاز كتعريف العالم بأنه بحر يروى الظلمات والتعريف بالمشارك كتعريف الباصرة بأنها عين شفاقة مالم تقم قرينة يتعين بها المراد من المجاز والمشارك والاجاز

المطلب الثاني في التصديقات وفيه مبادئ

المبدأ الأول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث

أول تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدى بالترتيب الخاص إلى التصديق بالمجهول التصديق والقضية هي الخبر التام نحو النار أعلى العناصر وتنقسم إلى جملية وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما كإيجاب

وسلبا نحو ان غربت الشمس اقبل الليل ونحو الانسان ابل اجاهل أو عالم والجملة ما حمل
فيها أحد طرفيها على الآخر ايجابا وسلبا وتنقسم الى موجبة وسالبة فالوجبة ما حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع ونحو الانسان أسير الاحسان والسالبة ما حكم فيها بنفي المحمول عن
الموضوع ونحو لا يثق الانسان بكل الاخوان

المبحث الأول في أجزاء الجملة وأقسامها

كل جملة فهي مركبة من ثلاثة أجزاء موضوع ومحمول ونسبة بينهما والاول هو المحكوم
عليه سواء كان فاعلا أو نائبه أو مبتدأ أو الثاني المحكوم به سواء كان خبرا أو غير ذلك والنسبة
على نوعين كلامية وخارجية فالاولى هي التعلق والارتباط بين الطرفين وهي مورد
الايجاب والسلب وتسمى أيضا حكمية والثانية هي وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها
والحكم هو ادراك ان النسبة الكلامية واقعة أو غير واقعة والجزء من القضية هو النسبة
بالمعنى الثاني لأنه منه يتعلق التصديق وحيث ان كلاما من الطرفين له لفظ يدل عليه
فكذلك النسبة لا بد لها من دال يدل عليها وهذا الدال في لغة العرب هو الحركة الاعرابية
والتركيب العربي وعند المنطوق هو ما يذكر بصورة الاسم كلفظة هو ونحو الكلام هو
اللفظ ويسمى رابطة غير زمانية أو بصورة الكلمة كلفظ كان نحو العلم كان النافع
ويسمى رابطة زمانية وباعتبار ذكر الرابطة وعدمها تكثر القضية ثلاثية أو ثنائية
وباعتبار مدلول الرابطة تكون موجبة أو سالبة

وتنقسم الجملة موجبة وسالبة الى شخصية وكمية وجزئية ومهمة مله وطبيعية وكل منها الى
معدولة ومحصلة وكل منهما الى خارجية وحقيقية وذخمية تضرب جميعها في الجهات
التسع عشرة تبلغ ألف ومائة وأربعين واليك يساق حديثها أو يقام رتبها

فالشخصية هي ما كان موضوعها جزئيا شخصيا سميت بذلك لشخص موضوعها نحو أنت
انسان وهذا ليس بمحماد والكمية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها الى جميع افراده
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس والجزئية هي ما كان موضوعها كليا

وحكم فيها على بعض افراده نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان جمادا
وتسمى كل واحدة من الكميات والجزئية بقسمها محصورة ملصقا افراد موضوعها أو مسورة
لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على الكمية أو البعضية سمي بذلك لاحاطته بافراد
الموضوع كالأوبعضا مأخوذا من سور البلد المحيط بها وهو في الكمية الموجبة كل
مادل على عموم الثبوت لجميع الافراد ككل وجميع وعامة وطارا وكافة نحو كل متغير
حادث وجميع الحوادث مفتقر الى محدث وفي السالبة كل مادل على عموم انفي لجميع

الأفراد كالأشياء ولا أحد ولا ديار ولا رجل وكل نكرة في سياق النفي نحو لا شيء من
 الإنسان بجماد ولا شخص غير من الله وفي الموجهة الجزئية: بعض وواحد نحو بعض
 الحيوان إنسان وواحد من الناس نفاع وفي السالبة بعض ليس وليس بعض وليس كل
 نحو ليس بعض الحيوان بإنسان وليس كل الحيوان بإنسان و بعض الحيوان ليس بإنسان
 والمعملة هي ما كان موضوعها كلياً وحكم فيها على أفرادها بدون نظر إلى كلية أو بعضية
 سميت بذلك لإهمال النظر فيها عن الكلية والبعضية نحو إن الإنسان في خسرو هي
 في قوة الجزئية لأنه يلزم من صدق قولنا إن الإنسان في خسرو مثلاً صدق قولنا إن
 بعض الإنسان في خسرو اصدق الحكم على الأفراد من حيث هي مستلزم لصدق
 على البعض

والطبيعية هي ما حكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة لأعلى الأفراد سميت بذلك لأن
 الحكم فيها على الطبيعة نحو الحيوان جنس والإنسان نوع والمعمولة هي ما جعل حرف
 السلب جزءاً من طرفيها أو من أحدهما سميت بذلك لأن حرف السلب عدل به فيما عن
 أصل معناه وهو سلب النسبة وهي ثلاثة معدولة الموضوع وهي ما كان حرف السلب جزءاً
 من موضوعها مثالها موجهة الانامي جمادوسالبة ليس الانامي إنسان ومعدولة
 المحول وهي ما كان حرف السلب جزءاً من محولها مثالها موجهة الجماد لأعالم وسالبة ليس
 الإنسان بلاناطق ومعدولة الطرفين مثالها موجهة الألاحى لأعالم وسالبة ليس
 للحيوان بلاجماد والمعملة هي التي لم يجعل حرف السلب جزءاً من طرفيها أو من
 أحدهما وهي أيضاً ثلاثة أقسام محصلة الموضوع ومحصلة المحول ومحصلة ما

والخارجية هي ما حكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار وجودها الخارجى فعلا سميت
 بذلك لتكون الحكم فيها على الأفراد الخارجية نحو الإنسان حيوان بمعنى كل ما صدق
 عليه أنه إنسان في الخارج يصدق عليه أنه حيوان فيه فشرطها صدق المحول والموضوع
 على أفرادها في الخارج سواء كان في الحال أو الاستقبال أو الماضي

والحقيقية ما حكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار إمكان وجودها في الخارج إمكاناً عاماً
 وإن لم توجد فيه بالفعل سميت بذلك لتكون المعنى فيها الحقيقية لا الوجود الخارجى نحو
 كل عنقاء طائر

والذهنية ما حكم فيها على المتع وجوده خارجاً سميت بذلك لتكون الحكم فيها على
 خصوص ما في الذهن نحو شيء البارى مجتمعة
 والموجهة من جميع هذه القضايا سواء كانت محمولة أو معدولة تستلزم وجود الموضوع

والسالبة لا تسلم لزمه مثال الموجبة محصلة زيد عالم ومعدولة زيد لا عالم ومثال السالبة محصلة زيد ليس بعالم ومعدولة زيد ليس بلا عالم

المبحث الثاني في الموجهات

اعلم انه لا بد لنسبة القضية موجبة وسالبة من كيفية تنكيف بها في نفس الامر من كونها واجبة الوقوع عقلا لا تقبل الانتفاء نحو الاربعة زوج فثبوت الزوجية للاربعة أمر واجب عقلا أو غير واجبة الوقوع بل يجوز عقلا خلافها نحو الانسان كاتب فثبوت الكتابة للانسان أمر جائز عقلا فالوجوب في الاولى والجواز في الثانية هو كيفية تلك النسبة في الواقع وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصر وان ذكر في القضية لفظ يدل عليها نحو كل أربعة زوج بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان سمي هذا اللفظ جهة وسُميت القضية حينئذ جهة

وتقسم الموجهات الى أربعة أقسام ضروريات ودوائم ومطلقات وممكنات فالضروريات سبع والدوائم ثلاث والمطلقات أربع والممكنات خمس

والضروريات السبع هي الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها بضرورة النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة

والمشروطة العامة وهي ما قيدت ضرورتها بدوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها ولا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها

والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لادائما ولا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لادائما

والوقتيّة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت معين نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر مخسف وقت التربيع والمنتشرة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ولا شيء من الانسان ميت بالضرورة وقتا ما

والوقتيّة وهي عين الوقتيّة المطلقة مع زيادة التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو بالضرورة كل قمر مخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما وبالضرورة لا شيء من القمر مخسف وقت التربيع لادائما

والمنتشرة وهي عين المنتشرة المطلقة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل انسان متنفس
 في وقت ما لا دائماً ولا شيء من الانسان متنفس في وقت ما لا دائماً
 والدوام الثلاث هي الدائمة المطلقة وهي ما حكم فيها بدوام النسبة بدون قيد سوى دوام
 ذات الموضوع نحو كل فلك فهو متحرك دائماً ولا شيء من الفلك يسكن دائماً
 والعرفية العامة وهي ما قيد دوامها بدوام وضع الموضوع نحو كل آكل فهو متحرك الفم
 دائماً مادام آكل ولا شيء من الآكل يسكن الفم دائماً مادام آكل * والعرفية الخاصة
 وهي عين العرفية العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي
 والمطلقات الاربع هي المطلقة العامة وهي ما حكم فيها بفعلية النسبة ولو في المستقبل بدون
 تقييد بدوام ولا ضرورة ولا بنفيها نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شيء من
 الانسان متنفس بالاطلاق العام
 والوجودية اللادائمة وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي
 والوجودية اللازمة وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الضرورة الذاتية نحو
 كل انسان متنفس بالاطلاق العام لا بالضرورة
 والحينية المطلقة وهي ما قيد بالاطلاق العام لا بالضرورة
 الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب
 والمطلقة الوقتية وهي ما قيد بالاطلاقها بوقت معين كل نحو انسان ضاحك بالاطلاق العام
 وقت التلعب
 والمحركات الخمس هي الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف
 المخالف وسلب الامتناع عن الطرف الموافق نحو كل نار حارة بالامكان العام بمعنى ان
 ثبوت الحرارة للنار غير ممتنع فيصدق بأنه ضروري أودائم أو يمكن وسلب الحرارة عنها
 غير ضروري فيصدق بأنه ممتنع أو يمكن أودائم وكذلك نحو لا شيء من الحار يبارد بالامكان
 العام * والممكنة الخاصة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين فكلنا
 النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص لا شيء من الانسان
 كاتب بالامكان الخاص بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان غير واجب وغير ممتنع والممكنة
 الدائمة وهي ما قيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائماً والممكنة الوقتية وهي
 ما قيد امكانها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت وضعه
 الورق بيده * والممكنة الحينية وهي ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل
 جائع بالامكان حين هو آكل

فهذه هي الموجهات وقد أبانها بعضهم إلى عشرين وبعضهم إلى إحدى وعشرين
وبعضهم اقتصر على ثلاث عشرة وبعضهم على ست عشرة وبعضهم صرح بأنها لا تنحصر
في عدد

وتنقسم الموجهات إلى بسيطة ومركبة فالمركبة هي الممكنة الخاصة وكل ما ذكر فيها
لادائماً أولى بالضرورة وباعداها بسيطة ولقطة لادائماً في قوة قضائية مطلقة عامة
ولقطة لبالضرورة في قوة ممكنة عامة والتركيب فيهما فيه من قضيتين مختلفتين في
الكيف متفقتين في الحكم * الأولى منها صدر القضية وهو ما قبل لقطة لا وإيهما ما كان
لها قبل زيادة لا والثانية منهما هي معنى لادائماً أو بالضرورة فإن كانت الأولى موجبة
تكون الثانية سالبة وبالعكس مثال ما فيها لادائماً موجبة كل كاتب يتحرك الأصابع
بالضرورة مادام كاتباً لادائماً فما قبل لادائماً مشروطة عامة موجبة ولادائماً في قوة
مطلقة عامة سالبة قاله لاشئ من الكاتب يتحرك الأصابع بالاطلاق العام لأن ثبوت
تحرك الأصابع للكاتب إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة
العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من الكاتب يساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً
فما قبل لاشئ مشروطة عامة سالبة ولادائماً في قوة مطلقة عامة موجبة قاله كل كاتب
يساكن الأصابع بالاطلاق العام لأن سلب ساكن الأصابع عن الكاتب إذا لم يكن دائماً
كان الإيجاب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة الموجبة وعلى هذا قياس كل ما فيه
لادائماً ومثال ما فيها بالضرورة موجبة كل إنسان ضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة
فما قبل لاطلاق عامة موجبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة سالبة قاله لاشئ من
الإنسان بضاحك بالامكان العام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن ضرورياً كان هناك
عدم ضرورة الإيجاب وهو معنى الممكنة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من
الإنسان بضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فما قبل لاطلاق عامة سالبة ولا بالضرورة
في قوة ممكنة عامة موجبة قاله كل إنسان ضاحك بالامكان العام لأن الساب إذا لم يكن
ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو معنى الممكنة العامة الموجبة والتركيب
في الممكنة الخاصة من موجبة وسالبة ممكنتين عامتين أحدهما موجبة والآخرى سالبة
فهو كل إنسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى كل إنسان كاتب بالامكان العام لاشئ من
الإنسان بكاتب بالامكان العام لاز معنى ثبوت الكتابة للإنسان بالامكان الخاص أن
الكتابة ليست بواجبة وعدمها كذلك وهذا معنى الممكنتين العامتين كما وضع

(المبحث الثالث في أجزاء الشرطية وأقسامها)

كل شرطية فهي مركبة من جزأين يسمى أولهما مقدما والتقدمه ذكر أو ثانياهما تاليا للبدء
للاول وتنقسم الى متصله ومنفصله فالمتصله هي ما حكم فيها بتعليق التالي على المقدم
وهي موجبة وسالبة فالموجبة هي ما حكم فيها بثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم نحو
ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود والسالبة هي ما حكم فيها بعدم ثبوت التالي على
تقدير ثبوت المقدم نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

وتنقسم الى لازمية واتفاقية فاللازمية هي ما استلزم فيها المقدم التالي لعلاقة بينهما
توجب ذلك بان يكون المقدم علة عقلية في التالي نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لان
الحيوان جزء من حقيقة الانسان والكل يستحيل ان ينفلك عن جزئه أو سببا شرعيا نحو ان
زالت الشمس وجب الظهور أو عاديان نحو ان عدم الماء عدم النبات أو يكون المقدم والتالي
معاه معلولى علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضى لان الاضاءة ووجود النهار
معلولان لطلوع الشمس * والاتفاقية هي ما يستلزم فيها المقدم التالي بان لم يوجد بينهما
علاقة ومناسبة موجبة لذلك بل بمجرد توافق صدق الجزأين نحو ان كان الانسان ناطقا
كان الجار ناطقا

والمنفصله هي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها أو بعدم التنافي بينهما والاولى الموجبة نحو
العدد اما زوج أو فرد والثانية السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا كائنا أو شاعرا
وتنقسم الى قسمين عنادية واتفاقية فالعنادية هي ما كان التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتيا
بان يكون ذات مفهوم كل من الطرفين يتنافى ذات مفهوم الآخر في اليجاب ولا ينافيه
في السلب كما في المثالين قبل والاتفاقية هي ما لم يكن التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتيا بل
كان لاتفاق ثبوت أحدهما شئ دون الآخر كما اذا اتفق في انسان اسود أنه لا يكتب
فيقال هذا الانسان اما اسود واما كاتب فعدم اجتماع الطرفين حيثئذ ليس ذاتيا لخواز
اجتماعهما عقلا في شخص واحد وكل من العنادية والاتفاقية ثلاثة أقسام مانعة جمع فقط
ومانعة خلوف فقط ومانعة ما تسمى حقيقية فمانعة الجمع هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها
أو عدمه صدق فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشئ والآخر من تقيضه نحو
الجسم اما أبيض أو اسود وان كانت سالبة فهي مركبة من الشئ والآخر من تقيضه نحو
ليس اما ان يكون هذا الشئ غير شجر أو غير حجر * ومانعة الخلوهي ما حكم فيها بتنافي
طرفيها أو عدمه كذبا فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشئ والآخر من تقيضه نحو
الجسم اما غير أبيض أو غير اسود وزيدا ما في البحر أو لا يفرق وان كانت سالبة فهي مركبة
من الشئ والآخر من تقيضه نحو ليس اما ان يكون هذا الجسم اما أبيض أو اسود

والحقيقة هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه صدقا وكذبا فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء وتقيضه أو من الشيء والمساوي لتقيضه نحو العدد ا م زوج أو لا زوج والعدد ا م زوج أو فرد وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والمساوي له نحو ايس اما أن يكون هذا الشيء انسانا أو ناطقا هذا في المنفصلة العنادية وأما في المنفصلة الاتفاقية فتاعتد ما هي متركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق صدقا وكذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيها مثلا ما تقدم في الاسود غير الكاتب ومما ينافيه بحسب الذات ومثاله قولك في الاسود وما ينافيه بحسب الاتفاق صدقا فقط ولا ينافيه بحسب الذات ومثاله قولك في المذكور هذا المذكور هذا الانسان اما ابيض أو كاتب ومما ينافيه بحسب الذات ومثاله قولك في المذكور هذا وما ينافيه بحسب الاتفاق كذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيه مثاله قولك في المذكور هذا اما اسود أو لا كاتب

وتنقسم الشرطية مطلقا متصلة أو منفصلة كما انقسمت الجلية الى أربعة أقسام شخصية وكلية وجزئية ومهمة باعتبار الحكم بالزوم أو العناد في الشخصية هي ما حكم فيها بالزوم أو العناد في حالة أو زمن معينين كقولنا في المتصلة ان جئتني اليوم أكرمك أو ان جئتني زائرا أكرمك وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الانسان وهو في الدار نائما أو مستيقظا أو اما ان يكون الانسان اليوم غنيا أو فقيرا والكلية هي ما حكم فيها بالزوم أو العناد في جميع الأحوال أو الازمان كقولنا في المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في المنفصلة دائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا والجزئية هي ما حكم فيها بما ذكر في بعض غير معينين من الازمان أو الأحوال كقولنا في المتصلة قديكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بالزوم فيها في بعض من الأحوال غير معين وهو كون الحيوان ناطقا وكقولنا في المتصلة قديكون اما ان يكون هذا الشيء ناميا أو جادا فان الحكم فيها بالعناد في بعض غير معينين من الأحوال وهو كون الشيء المذكور من العناصر يات والمهمة ما حكم فيها بما ذكر مع عدم النظر الى الازمان أو الأحوال لا كلا ولا بعضا كقولنا في المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وكقولنا في المنفصلة اما ان يكون الشيء حيوانا واما أن لا يكون انسانا

وسور المتصلة الكلية الموجبة كلما ومهما ومتى وسور المتصلة الكلية الموجبة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس ألبتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور الجزئية السالبة فيهما قد لا يكون وبداخل حرف السلب على السور الكلي الايجابي والاهمال في المتصلة بذكران أو لا واذ في المتصلة بذكر ما أو ما أو * وطرفا الشرطية مطلقا قضيتان

متفقتان نوعاً أو مختلفتان والمتفقتان نوعاً إما جليةً أو متصلةً أو منفصلةً
والمتفقتان نوعاً إما أحدهما جليةً والآخرى متصلةً أو أحدهما جليةً والآخرى منفصلةً
أو أحدهما متصلةً والآخرى منفصلةً وهذا الاحتمال في المتصلة أما المقدم أو التالي فتكون
أقسام المتصلة تسعة جليتين نحو كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان ومتصلتين نحو كلما
كان الشيء إنساناً فهو حيوان فكهما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن إنساناً ومنفصلتين نحو كلما
كان دائماً أماناً يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً دائماً أماناً يكون منقسماً بتساويين أو
غير منقسم * جليةً المقدم متصلةً التالي نحو أن كان طلوع الشمس علةً في وجود النهار
فكهما كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً * وعكسهما نحو أن كان كلما كانت الشمس
الشمس طالعةً كان النهار موجوداً فالشمس علةً لوجود النهار * جليةً المقدم منفصلةً
التالي نحو أن كان هذا العدد دائماً زوجاً أو فرداً * وعكسهما نحو كلما كان هذا
زوجاً أو مفرداً فهو عدد * متصلةً المقدم منفصلةً التالي نحو أن كان كلما كانت الشمس
طالعةً فالنهار موجوداً دائماً أماناً تكون الشمس طالعةً وأماناً لا يكون النهار موجوداً
* وعكسهما نحو كلما كان دائماً أماناً تكون الشمس طالعةً وأماناً لا يكون النهار
موجوداً فكهما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجوداً * وتكون أقسام المتصلة ستة لعدم
الترتيب الطبيعي بين طرفيها جليتين نحو دائماً أماناً يكون العدد زوجاً أو مفرداً أو متصلتين
نحو دائماً أماناً يكون أن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجوداً وأماناً يكون أن لم تكن
الشمس طالعةً لم يكن النهار موجوداً أو منفصلتين نحو دائماً أماناً يكون هذا العدد زوجاً
أو مفرداً أو أماناً يكون لازماً أو مفرداً * أحدهما جليةً والآخر متصلةً نحو دائماً أماناً
لا يكون طلوع الشمس علةً لوجود النهار وأماناً يكون كلما كانت الشمس طالعةً كان
النهار موجوداً * أحدهما جليةً والآخر منفصلةً نحو دائماً أماناً يكون هذا الشيء ليس
عدد أو أن يكون أماناً زوجاً أو مفرداً * أحدهما متصل والآخر منفصل نحو دائماً أماناً
يكون كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجوداً وأماناً تكون الشمس طالعةً أو النهار غير
موجود

﴿المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث﴾

﴿المبحث الأول في تعريفه وشرطه﴾

التناقض هو تخالف القضيتين في الكيف بخلافه يقضى لذاته بصديق أحدهما وكذب
الآخرى نحو كل إنسان حيوان وليس بعض الإنسان بحيوان وشرطه اتحاد طرفي القضيتين
عاصداً وشرطاً زماناً وإضافة وقوة وفعلاً وجزية وكلمة فإن اختلفا في شيء من ذلك فلا

يتحقق التناقض بين القضيتين وان تخالفتا في الكيف نحو زيد قائم عمر وليس بقائم
وزيد قائم زيد ليس بضابطا ونحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس
بمفرق للبصر أي بشرط كونه غير أبيض ونحو الزنجي اسود أي بعضه الزنجي ليس باسود
أي كله ونحو زيد قائم أي في البيت زيد ليس بنائم أي في السوق ونحو زيد جالس أي في
الظهر زيد ليس بجالس أي في الصر ونحو زيد أب أي لعمرو وزيد ليس باب أي
لبكر ونحو الجمر في الدن مسكر أي بالقوة الجمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل * وان كانت
القضيتان محصورتين في شرط في تحقق تناقضهما زيادة على ذلك اختلافهما في الكمية
بان تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فلا تناقض في نحو كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان با انسان لكنهم ماعا ولا في نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس با انسان
لصدوقهما ماعا فتقيض الشخصية الموجبة مثلها سالبة وبالعكس نحو زيد عالم زيد ليس
بعالم وتقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان ليس بعض
الانسان بحيوان

﴿ البحث الثاني في تناقض الموجهات ﴾

اذا كانت القضيتان موجهتين فشرط في تناقضهما زيادة على ما تقدم اختلافهما في
الجهة فلا تناقض في نحو كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة
لكنهم ماعا ولا في نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتبا بالامكان
لصدوقهما ماعا لكن ليست كل جهة مخالفة للآخرى تكون نقيضاتها بل لابد من تعيين
الجهة التي تكون نقيضا للآخرى فلذلك أفرد الكلام على تناقض الموجهات
وحينئذ نقول ان تناقض الموجهات ينقسم الى قسمين تناقض بين البسائط وتناقض بين
المركبات فبسائط الضروريات السبع تناقض بسائط المحكمات الجنس وبسائط الدوائم
الثلاث تناقض بسائط المطلقات الجنس على ترتيب معين عندهم

﴿ تناقض بسائط الضروريات ﴾

اعلم ان نقيض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة وبالعكس لان مفهوم الاولى ضرورة
النسبة ضرورة ذاتية ايجابيا اوسلبا ومفهوم الثانية سلب الضرورية عن الطرفين المخالف
ايجابيا اوسلبا ذاتيان كانت الاولى موجبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب
الايجاب فتناقضها الممكنة العامة سالبة لانها حكمت بسلب الضرورية عن ذلك الجانب
نحو كل انسان حيوان بالضرورة وليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام وان كانت
الاولى سالبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب السلب فتناقضها الممكنة العامة الموجبة

لأنها حكمت بسلب الضرورة عن ذلك الجانب فحولت شئ من الانسان بحسب ما بالضرورة
وبعض الانسان جهاد بالامكان العام ونقيض المشر وطه العامة الكلية الموجبة ممكنة
حينية جزئية سالبة وبالعكس فحوكل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً
ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب لأن مفهوم الاولى ضرورة
النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع على قياس
ما تقدم في الضرورية المطلقة والممكنة العامة فكأن أن الضرورية الذاتية نقيضها الممكنة
العامة الذاتية كذلك الضرورية الوصفية نقيضها الممكنة العامة الوصفية ونقيض الوقتية
المطلقة الكلية الموجبة ممكنة وقتية جزئية سالبة وبالعكس فحوكل ممكن فهو أثر للواجب
بالضرورة وقت حدوده وليس كل ممكن أثر له تعالى بالامكان العام وقت حدوده لأن
مفهوم الاولى ضرورة النسبة في وقت معين ومفهوم الثانية سلب ضرورتها في ذلك الوقت
وبينهما تناقض وإذا كان الوقت زائداً عن قدر النسبة فنقيض الوقتية المطلقة ممكنة حينية
لا وقتية فحوكل انسان متنفس بالضرورة وقت حياته وليس كل انسان متنفس بالامكان
العام حين حياته ونقيض المنتشرة المطلقة الكلية الموجبة ممكنة دائماً جزئية سالبة
وبالعكس فحوكل ممكن معدوم بالضرورة وقتاً ما ليس كل ممكن معدوم ما بالامكان العام
دائماً لأن مفهوم الاولى ضرورة النسبة في أي وقت ومفهوم الثانية سلب ضرورتها دائماً
في جميع الاوقات وبينهما تناقض

﴿تناقض بسائط الدوام﴾

ونقيض الدائمة المطلقة الكلية الموجبة هو المطلقة العامة جزئية سالبة وبالعكس فحوكل
انسان حيوان دائماً وليس بعض الانسان بحيوان بالاطلاق العام لأن مفهوم الاولى دوام
النسبة في جميع الاوقات ومفهوم الثانية سلبها في بعض الاوقات وبينهما تناقض وتناقض
ونقيض العرفية العامة الكلية الموجبة هو المطلقة الحينية جزئية سالبة وبالعكس فحوكل
أكل فهو متحرك القم دائماً مادام أكل ولا وليس كل أكل متحرك القم بالاطلاق حين هو
أكل لأن مفهوم الاولى دوام النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين
وصف الموضوع بينهما تناقض فكأن الدوام الذاتي يتنافى الاطلاق الذاتي كما تقدم
في الدائمة المطلقة والعامة كذلك الدوام الوصفي يتنافى الاطلاق الوصفي

﴿تناقض مركبات الموجهات﴾

ما تقدم كان في تناقض بسائط الموجهات وأما الموجهات المركبة فنقيض كل منها قضية
منفصلة مائة خلو مركبة من نقيض ما تركبت منه وذلك بان تحملها الى وجهتين

بسيطتين وتبحث عن نقيض كل منهما مما تقدم لك في نقائص البسائط وتأخذ هذين
النقيضين وتركب منهما قضية منفصلة مانعة خاتمة وقد علمت في الموجهات ان المركبات
سبع وهي الممكنة الخاصة وما فيها الادائما ولا ضرورة وعلمت ما تركبت منه كل واحدة منها
مثلا المشرطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب الادائما
مركبة من مشروطة عامة موجبة وهي ما قبل الادائما ومن مطلقة عامة سالبة وهي معنى
لادائما قائلة لاشي من الكاتبت متحرك الاصابع بالاطلاق العام نأخذ نقيض المشرطة
الموجبة وهي الممكنة الحينية السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الكاتبت متحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب ونأخذ ايضا نقيض المطلقة العامة الكلية السالبة وهي الدائمة
المطلقة الجزئية الموجبة القائلة بعض الكاتبت متحرك الاصابع دائما وتركب من هذين
النقيضين منفصلة مانعة خاتمة ادائما اما ان يكون ليس بعض الكاتبت متحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتبت متحرك الاصابع دائما وهكذا
فنقيض العرفية الخاصة منفصلة مانعة خاتمة مركبة من مطلقة حينية ودائمة مطلقة ونقيض
الوقعية منفصلة مانعة خاتمة مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنشرو منفصلة
مانعة خاتمة مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية اللادائمة منفصلة مانعة
خاتمة مركبة من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية اللا ضرورية منفصلة مانعة خاتمة
مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة منفصلة مانعة خاتمة مركبة من
ضروريتين مطلقتين هذا اذا كانت الموجهة المركبة كلية واما اذا كانت جزئية فيزداد على
ما تقدم من المنفصلة مانعة الخلو انها لا تركب من نقيض ما تركبت منه الا بعد تقييد
موضوع القضية الثانية المركبة منهما الموجهة بحمول الاولى منها مثلا اذا اردنا ان نأخذ
نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لادائما حللناها الى قولنا بعض
الحيوان انسان بالاطلاق العام وهو ما قبل لادائما والى قولنا بعض الحيوان الذي هو
انسان ليس بانسان بالاطلاق العام وهو معنى لادائما مع تقييد موضوعها الذي هو بعض
الحيوان بحمول الاولى وهو انسان ثم نأخذ نقيض هاتين القضيةتين على ما في الثانية من
التقييد وتركبهما مانعة خاتمة قائلة ادائما لاشي من الحيوان بانسان دائما واما كل
حيوان الذي هو انسان انسان دائما وذلك لانه بدون هذه الزيادة قد تكون هذه المنفصلة
كاذبة مع كذب الاصل والنقيضان لا يكذبان معا كافي هذا المثال وهو بعض الحيوان
انسان بالاطلاق العام لادائما لان مفهومه ان بعض افراد الحيوان تارة يكون انسانا وتارة
لا وليس معنا بعض من الحيوان معين كذلك بل اما انسان دائما او غير انسان دائما

المبحث الثالث في تناقض الشرطيات

نقيض الشرطية شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال والازم والاتفاق وفي الانفصال والعناد والاتفاق مخالفة لها في الكلية والجزئية

فتمنع المتصلة بالازمية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قولنا قد لا يكون ان كانت الخ ونقيض المتصلة بالاتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الجار ناهقا قولنا قد لا يكون ان كان الخ ونقيض المنفصلة بعنادية كقولنا دائما ما يكون العدد زوجا او فردا قولنا قد لا يكون اما يكون الخ ونقيضها ما اتفاقية قولنا دائما ما ان يكون هذا اسودا وكانا قولنا قد لا يكون اما ان يكون الخ

المبدأ الثالث في انعكس وفيه خمسة مباحث

المبحث الاول في تسمية وتعريفه

الانعكس ضربان عكس مستو وعكس نقيض فالعكس المستوي هو التقديم والتأخير في طرفي القضية مع بقاء الصديق والكيفية فاذا اردنا عكس كل انسان حيوان قلنا بعض الحيوان انسان او عكس لاشي من الحجر بانسان قلنا لاشي من الانسان بحجر وقد يطلق العكس على القضية التي هو فيها والعكس لازم للقضية ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم فان كانت القضية صادقة لم يزل صدق عكسه ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان كانت القضية كاذبة لم يلزم كذب عكسها فازقولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسها وهو بعض الانسان حيوان

المبحث الثاني في عكس الجليات غير الموجهات

تقدم لك ان غير الموجهات هي الشخصية والكلية والجزئية والمهمة والطبيعية وان كلا منها موجهة وسالبة معدولة ومحسلة خارجية وحققيقة وذهنية فعكس الموجهة من الكل موجهة جزئية فاذا قلنا في الشخصية زيد انسان فعكسه بعض الانسان زيد واذا قلنا في الكلية كل فرس حيوان فعكسه بعض الحيوان فرس واذا قلنا في الجزئية بعض الانسان اسود فعكسه بعض الاسود انسان واذا قلنا في المهمة الانسان حيوان فعكسه بعض الحيوان انسان واذا قلنا في الطبيعية الحيوان حفس فعكسه بعض الجنس حيوان واذا قلنا في المعدولة كل الاحياء جماد فعكسه بعض الجبال لحيوان واذا قلنا في الحقيقة كل عنقاء طائر فعكسه بعض الطائر عنقاء واذا قلنا في الذهنية شريك الباري متمتع فعكسه بعض المتمتع شريك الباري هذا ما يقال في الموجهات واما السوالب فعلى قسمين ماله عكس وماله انعكس له فالاول هو الشخصية والكلية

والطبيعية والثاني هو الهملة والجزئية فعكس السالبة الشخصية ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها وهو اما كنفسها نحو زيد ليس بعمر وعكسه عمر وليس بزيد واما كاية نحو زيد ليس بفرس عكسه لاشئ من الفرس بزيد وعكس السالبة الكلية اما كنفسها نحو لاشئ من الانسان بفرس عكسه لاشئ من الفرس بانسان واما شخصية نحو لاشئ من الفرس بزيد عكسه زيد ليس بفرس وعكس السالبة الطبيعية كنفسها نحو ليس الانسان بجنس عكسه ليس الجنس الانسان وانما لعكس الهملة والجزئية لانها قد يصدقان ولا يصدق عكسهما كما اذا كان موضوعهما اعم ومحمولهما اخص فيصدق سلب الأخص عن بعض افراد الأعم نحو بعض الحيوان ليس بانسان والحيوان ليس بانسان ولا يصدق سلب الأعم عن بعض افراد الأخص فلا يصدق في الاولى نحو بعض الانسان ليس بحيوان ولا في الثانية الانسان ليس بحيوان

المبحث الثالث في عكس الشرطيات

الشرطيات لا ينعكس منها الا المتصلة واما المنفصلة فلا عكس لها لعدم وجود الترتيب الطبيعى بين طرفيها فالمتصلة اماموجبة أو سالبة اما المتصلة الموجبة كلمة أو جزئية فتنعكس موجبة جزئية فانه اذا صدق في الكلية قولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وفي الجزئية قولنا قديكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان صدق في عكسهما قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان والا لصدق نقضه وهو ليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان فتضمه لأصل كل من القضييتين اما لاثانية هكذا قد يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو انسان واما الاولى هكذا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو انسان وهو محال فيهما لانه سلب الشئ عن نفسه فيكذب النقيض فيصدق الأصل وهو انعكس المطلوب وانما لم تنعكس الموجبة الكلية لهما موجبة كلية لجواز صدق الأصل وكذب العكس حيث ننحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فعكسه كلما كان الشئ حيوانا كان انسانا وهو كاذب

وأما المتصلة السالبة فان كانت كلية فتنعكس كنفسها لانه اذا صدق ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو حجر صدق ليس ألبته اذا كان الشئ حجر ا فهو انسان والا لصدق نقضه وهو قد يكون اذا كان الشئ حجر ا فهو انسان فتضمه للأصل هكذا ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو حجر قد يكون اذا كان الشئ حجر ا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان

الشيء انساني فهو انسان وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه فما أدى اليه وهو النقيض محال فكذب النقيض واذا كذب النقيض صدق الأصل وهو العكس المطلوب وان كانت المتصلة السالبة جزئية فلا تنعكس أصلاً لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا مع كذب عكسه وهو قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا

المبحث الرابع في عكس الموجهات

اعلم ان لكل من موضوع القضية ومجملها اعتبارين اعتبارا المفهوم واعتبار الماصدق فاصدق عليه مفهوم الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهوم الموضوع يسمى وصفه وعنوانه فتصدق المحمول باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع غير مراد بل المراد هو صدقه باعتبار مفهومه على الموضوع باعتبار افراده وهذا الصدق تأتي فيه الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق العام على ما تقدم في الموجهات وأما صدق الموضوع باعتبار مفهومه وعنوانه على ذات الموضوع وافراده فبالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فاذا قلنا كل اسود خادم فالمراد عند الاول ما يمكن ان يصدق عليه مفهوم اسود وعنوانه ولو لم يصدق عليه بالفعل فيشمل الرومي مثلاً وعند الثاني ما يصدق عليه مفهوم اسود بالفعل فقط ما ضيا كان هذا الصدق أوجلاً أو استقبلاً والثاني هو التحقيق ونخرج عليه في بيان عكس الموجهات ويكتفي في عدم صدق عكس القضية بتخلف صدق الأصل والعكس في بعض المواد وأما في اثبات عكسه فلا يكتفي فيه بالاحد الأدلة الثلاثة المشهورة وهي دليل الاقتراض ودليل الخلف ودليل العكس فنقول

اعلم ان العكس في الموجهات كالعكس في غيرها من ان عكس الموجهة مخصوصة أو كلية أو جزئية أو مهمة موجبة جزئية وعكس السالبة مخصوصة أو كلية كانهما ولا عكس للسالبة الجزئية والمهمة مع الاتفاق في الكيف والصدق لكن يزداد في عكس الموجهات مع ما ذكر الاختلاف في الجهة وهي في ذلك على قسمين موجبات وسوالب

أما الموجبات فلا ينعكس منها على ما ذكره الاحدى عشرة قضية الضرورية والدائمة المطلقتان والمشرطة والعرفية العامتان والخاصتان والوقفية والمفتشرة والوجودية اللادائمة واللاضرورية والمطلقة العامة فالأربعة الاول تنعكس مطلقة حينية فنقول الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة تنعكس مطلقة حينية جزئية قائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان باحد الأدلة الثلاثة بدليل الاقتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع في القضية الأصلية شيئاً معيناً مما يصدق عليه عنوان الموضوع وتحمّل عليه محمول القضية ثم تحمّل عليه ثانياً موضوعاً اني تحصل معلّقتين

تضمهم ماعلى هيئة قياس ينتج العكس المطلوب فتفرض في المثال المذكور ان ذات
الانسان شئ معين مما يصدق عليه وهو الآدمى مثلا وتحمل عليه المحمول وهو الحيوان ثم
تحمل عليه الانسان باعتبار مفهومه وتضمهم ماعلى هيئة الشكل الثالث هكذا الآدمى
حيوان الآدمى انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب أو بدليل الخلف
وهو ان تأخذ نقيض العكس المطلوب وتضمه الى الاصل على هيئة قياس من الشكل
الاول ينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى
مفروضة الصديق فالخلل حينئذ ليس الامن المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل
فتسكون كاذبه ومتى كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب فتأخذ في المثال
المذكور نقيض العكس وهو - ولا شئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا وتضم
هذا النقيض كبرى لاصل القضية هكذا كل انسان حيوان بالضرورة مادام
حيوانا لا شئ من الحيوان بانسان دائما ينتج لا شئ من الانسان بانسان وهو - ومحال
وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى صادقة فالخلل حينئذ ليس الامن
المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل فهي كاذبه واذا كذب النقيض صدق الاصل
وهو العكس المطلوب والالارتفاع النقيضان أو بدليل العكس وهو ان تعكس نقيض
العكس فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الصادق وما نافي الصادق كاذب واذا
كذب الملازم وهو هذا العكس كذب الملازم وهو - ونقيض العكس فيصدق العكس
المطلوب فتقول في المثال المذكور لو لم يصدق العكس المطلوب وهو بعض الحيوان
انسان بالاطلاق حين هو حيوان اصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان دائما
مادام حيوانا واذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شئ من الانسان بحيوان دائما
مادام انسانا وهو منافي للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان بالضرورة وما نافي
الصادق كاذب واذا كذب هذا العكس كذب اصله وهو النقيض لما علمت ان العكس
لازم للقضية واذا كذب الملازم كذب الملازم ومتى كذب النقيض صدق الاصل والال
لا ارتفاع النقيضان والاصل هو العكس المطلوب وهكذا تصنع في اثبات هذا العكس ببقية
القضايا الاربعة فتقول في الدائرة المطلقة كل انسان حيوان دائما يعكس الى قولنا
بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان وفي العرفية والمشرطة العامتين كل
كاتب مقهورك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا يعكس الى قولنا بعض مقهورك
الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو مقهورك بالادلة الثلاثة أو بعضها
والمشرطة والعرفية الخاصةتان يعكسان أيضا الى مطلقة حينية جزئية لكن بزيادة

لادائما في او تسمى مطلقة حينية لادائمة وذلك لانهم ما مركبة ان كما علمت من مشروطة
وعرفية عامةتين وهما قابل لاداءا ومن مطلقة عامة مخالفة لهما في الكيف وهي معنى
لادائما عكسيهما كذلك يكون مركبا وهو المطلقة الحينية الجزئية اللادائمة فتقول كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة وادائما مادام كاتب لادائما ينكس الى قوله بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما في قابل لادائما في عكس
ما قبله في ما يدل ما تقدم ولادائما في عكس لادائما في ما وذلك لان لادائما في توقيضية
مطلقة عامة مخالفة للصدر في الكيف قائلة لاشي من الكاتب بتحرك الاصابع بالاطلاق
العام يلزمها مطلقة عامة سالبة مخالفة لهما في الحكم وهي ليس بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام في غير عنها بل لادائما مع الحينية المطلقة التي هي
عكس ما قبل لادائما في ما لانه لو كذب هذا العكس لصدق نقيضه وهو كل
متحرك الاصابع كاتب لادائما فيهم هذا النقيض صغرى لأصل القضية المطلوب
عكسها وهي لاشي من الكاتب بتحرك الاصابع بالاطلاق العام هكذا كل
متحرك الاصابع كاتب دائما لاشي من الكاتب بتحرك الاصابع بالاطلاق العام ينتج
لاشي من متحرك الاصابع بتحرك الاصابع وهو محال ولاخل الامن نقيض العكس
قانعكس صادق وهو معنى لادائما في الحينية المطلقة ثبت ان عكس الخاصتين مطلقة
حينية لادائمة وبقية القضايا الاحدى عشرة تنعكس مطلقة عامة جزئية وتبينه في أعماها
وهو المطلقة العامة واذا ثبت للاعم ثبت للاخص لزم ما فتقول المطلقة العامة الكلية نحو
كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام تنعكس الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم
ممكن بالاطلاق العام بدليل الافتراض وهو ان نفرض ان ذات الموضوع الصادق عليها
لفظ ممكن شيئا معينها هو الحادث مثلا ويحمل عليه محمول القضية ثم يحمل عليه عنوان
موضوعها فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا الحادث معدوم بالاطلاق العام
الحادث ممكن بالاطلاق العام ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب
وكذلك الباقى فتقول الوقتية ان نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته
لادائما او وقتا ما ينكس ان الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب
بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة وتقول الوجوديتان اللادائمتان واللا ضرورية نحو كل
ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام لادائما ولا ضرورية ينكس ان الى مطلقة عامة جزئية
قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة

وأما السوال البفعلى قسمين كلية وجزئية

أما الكلية فلا ينكس منها الاستترة والضرورة والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية
العامتان والخاصتان فعكس الأولين دائماً مطلقة

فتقول لاشئ من الممكن واجب بالضرورة أو دائماً ينكس الى قولنا لاشئ من الواجب
بمعنى ممكن دائماً ولم يصدق هذا العكس لصديق نقيضه وهو بعض الواجب ممكن
بالاطلاق العام فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا
بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام لاشئ من الممكن واجب ينتج من الاول ليس بعض
الواجب واجب وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق واذا أردت دليل
العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الممكن واجب فتجد عكس هذا النقيض
مناقياً للاصل الذي هو لاشئ من الممكن واجب والاصل صادق فيكون نقيضه كاذباً فلزومه
وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب

وعكس العامتين عرفية عامة فهو لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة
أو دائماً مادام كاتباً ينكس الى قولنا لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائماً مادام ساكن
الاصابع اذ لم يصدق هذا العكس لصديق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب
بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض
صغرى لاصل القضية هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن
الاصابع لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً ينتج ليس بعض
ساكن الاصابع ساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس واذا أردت
دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق
العام حين هو كاتب وهو نقيض الاصل المفروض انصدق وهو قولنا لاشئ من الكاتب
ساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً ونقيض الصادق كاذب فلزومه وهو
نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب * وعكس الخاصتين عرفية خاصة
مركبة من عرفية عامة وهي الصدرة تكون عكس الصدرة في الخاصتين وهو العامة كما تقدم
ومن مطلقة عامة جزئية وهي معنى لادائمتها تكون عكس المطلقة الكلية التي هي معنى
لادائمتها في ما فاذا صدق لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام
كاتباً لادائمتها لم ان يصدق عكسها معرفة خاصة فاقوله لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب
بالضرورة أو دائماً مادام ساكن الاصابع لادائمتها ما صدق العكس فيما قبل لادائمتها
فلما تقدم في العامتين وأما صدق في لادائمتها في هذا المثال بمعنى بعض ساكن
الاصابع كاتب بالاطلاق العام لما قلنا انها عكس لادائمتها في الخاصتين وهو فيها بمعنى

مطلقة عامة موجبة كلية فائدة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وعكس
الموجبة الكلية موجبة جزئية ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من
ساكن الاصابع بكاتب دائماً وضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية المطلوب عكسها
هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولا شيء من ساكن الاصابع بكاتب
دائماً ينتج لا شيء من المكاتب بكاتب وهو محال ولا خلل الا لمن نقيض العكس فانه عكس
صادق

وأما السؤال الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروطة والعرفية الخاصةتان فينعكسان
عرفية خاصة لانه اذا صدق بعض المكاتب ليس هو ساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً
مادام كاتباً الادعاء صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائماً مادام
ساكن الاصابع لادائماً بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً
وهو ز يد مثل لا تحمل عليه موضوع القضية الاولى أو الثانية باعتبار عنوانه وتحمل
عليه أيضاً محمول الثانية هكذا زيد كاتب زيد ساكن الاصابع فباعتبار هاتين المتقدمتين
صار ز يد موصوفاً بأنه كاتب وأنه ساكن الاصابع معاً وهما متنافيان بدليل صدر الاصل
فحي كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع وبالعكس فيلزم حينئذ صدق مقدمة أخرى
اجنبية لازمة لصدر الاصل فائدة زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ولو لم تصدق هذه
المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع فتعكس هذا النقيض
في المعنى الى قولك زيد ساكن الاصابع حين هو كاتب فتجد متافياً الاصل الصادق وما
نافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو تلك المقدمة الاخرى
صادقة واذا صدق كل من المكاتب وساكن الاصابع على زيد باعتبار مقدمتي الافتراض
وتنافيهما باعتبار الصدر لزم ان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام
ساكن الاصابع وهذا عكس الصدر ويصدق عليه أيضاً انه كاتب بالفعل وهو بعض
من المكاتب فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس الجهر ولك ان
تركب قياساً من الشكل الثالث صغراء احدى مقدمتي الافتراض وكبراه المقدمة
الاجنبية ينتج عكس الصدر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد ليس كاتباً مادام ساكن
الاصابع ثم تركب قياساً آخر على هيئة الشكل المتقدم من مقدمتي الافتراض ينتج
عكس الجهر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب فاحسن تدبيره

المبحث الخامس في عكس النقيض

اعلم أنه جرى الخلاف بين المتقدمين من المناطق والمتأخرين منهم في تعريف عكس

النقيض وأحكامه فاما على مذهب المتقدمين فهو تبدل كل طرف من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخرى مع بقاء الصدق والكيف مثاله في الجمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس حيوانا ليس انسانا ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان هذا انسانا كان حيوانا عكس نقيضه كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض الموافق

وأما على مذهب المتأخرين فهو تبدل الطرف الأزل من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني يعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض المخالف مثاله في الجمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه لا شيء من غير الحيوان بانسان ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا عكس نقيضه ليس البتة اذ لم يكن الشيء حيوانا كان انسانا وحكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي بدون عكس على مذهب المتأخرين ومع العكس على مذهب المتقدمين

المقصد الثاني في القياس

القياس قول موافق من مقدمتين متى سلمنا لزمنه مالداته ما قول آخر نحو العالم متغير وكل متغير يحدث فهذا قياس مركب من مقدمتين أو لاهما العالم متغير وثانيتهما وكل متغير يحدث فاذا سلمهما الخضم لمهما قول آخر وهو فالعالم حادث فلا نتيجة فيه الا بعد تسليم المقدمتين وان كانتا كاذبتين في الواقع نحو قولك لصورة فرس منقوشة على جداره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج ان سلم هذه صهال ومعنى قولنا لداته ان النتيجة تكون لازمة للقياس باعتبار ذاته وتألفه وصورته لا باعتبار أمر آخر والالم يكن قياسا كقياس المساواة نحو أنت مساو لزيد مساو لعمر وفاته يلزم عند التسليم أنت مساو لغيره ولكن لا لذات القياس بل بواسطة أمر معلوم من خارج وهو ان مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء بدليل وجود صورة القياس وتختلف الاستنتاج نحو الانسان مبين لافرس والفرس مبين لانا طق ونحو الثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثني عشر وينقسم القياس الى قياس استثنائي وقياس اقتراني فالاستثنائي ما تر كب من مقدمتين أو لاهما شرطية والاخرى مقرونة بل كن وتكون عين احدى طرفي الشرطية أو نقيضها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود وسمى استثنائيا لاشتماله على لفظة الاستثناء عندهم وهي لكن والاقتراني ما لم يشتمل على لفظة لكن وينقسم الاقتراني الى حلي وهو ما تر كب من الجمليات فقط نحو كل انسان

حيوان وكل حيوان حساس وشرطي وهو المتركب من الجمليات فقط نحو كل ما كان هذا انسانا كان حيوانا وكل ما كان حيوانا كان متحركا ولا بد وان يشتمل طرفا النتيجة في القياس على حدود ثلاثة حد أصغر وحد أكبر وحد وسط فالحد الأصغر هو ما كان عند أخذ النتيجة موضوعا أو مقدها والمسمى أصغر لقلته شموله عن الأكبر غالبا والحد الأكبر هو ما كان محمولا أو تاليا لها والمسمى أكبر لكثرة شموله غالبا عن الأصغر والحد الوسط هو ما كان مكررا بينهما أو تسمى المقدمة التي بها الأصغر صغرى والتي بها الأكبر كبرى مثلاً العالم متغير وكل متغير حادث العالم حد أصغر والحادث حد أكبر والمتغير حد وسط ولا قرآن هذه الحدود الثلاثة ببعضها أربعة أشكال والشكل كفاية عن الهيئته الحاصلة من نسبة الأوساط إلى الحدين الآخرين في الوضع والمحل والمنقدم والتلو

فالشكل الأول ان يكون الحد الوسط محمولا أو تاليا في الأولى موضوعا أو مقدها في الثانية كالمثال ونحو كل ما كان الشيء انسانا كانا حيوانا وكل ما كان حيوانا كان متحركا والشكل الثاني ان يكون محمولا أو تاليا فيهما ما نحو كل انسان حيوان لا شيء من الجماد بحيوان ونحو كل ما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكل ما كان حيوانا يكن حيوانا الشكل الثالث ان يكون موضوعا أو مقدها فيهما ما نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ونحو كل ما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكل ما كان حيوانا ناطقا والشكل الرابع عكس الأول نحو العالم متغير وكل حادث عالم ونحو كل ما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكل ما كان حيوانا ناطقا كان انسانا

وهيئة نسبة المقدمتين إلى بعض في الحكم والكيفيان كانتا كليتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين أو أحدهما كلية والأخرى جزئية أو سالبة الأخرى موجبة أو بالعكس تسمى ضربا ولكل شكل من الضروب العقلية وستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى كلية أو جزئية موجبة أو سالبة في الكبرى كذلك منها منتج ومنها عقيم ولما عرفت ذلك اشترطوا لكل شكل شروطا بحسب الحكم والكيف والجهة فما تحقق فيه الشروط أنتج والا فلا وقد أوردنا الكلام عليها بحسب الجهة في مجتث المختلطات من كتابنا سوا مخ التوجهات على نظم الوجهات فليدرك به تحفظ بيانات أكار وعرائس أفكار * ولنتكلم عليها هنا بحسب الحكم والكيف فقط فنقول

شروط الشكل الأول

يشترط لانتاج الشكل الأول شرطان أحدهما بحسب الكيف وهو إيجاب صغره

وثانيهما بحسب الكم وهو كلية كبراه وذلك لان الانتاج في هذا الشكل انما يلزم لزوما
مطر اذا كان الاصغر مندر جاف الاوسط والاوسط شامله حتى يلزم من الحد كم على
الاوسط بالاكبر النتيجة وان لم يكن مطردا كان عقيما فاذا كانت الصغرى سالبة
امتنع الاندراج فلم يتحقق الانتاج واذا كانت الكبرى جزئية امتنع الشمول فلا يكون
صدق النتيجة مطرد الذات القياس بل تارة يحصل صدقه وتارة لا مع صدق القياس
ووحيدته مثال ما اذا كانت الصغرى سالبة مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بحجر
وكل حجر جاد ينتج لاشئ من الانسان بحمد او مثاله مع عدم الصدق لاشئ من الانسان
بحمار وكل حمار حيسوان ينتج لاشئ من الانسان بحمد وان ومثال ما اذا كانت الكبرى
جزئية مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وبعض الحيوان متحرك ينتج بعض الانسان
متحرك ومثالها مع عدم الصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض
الانسان فرس

والعقيد في هذا الشكل اثناعشر ضربا او المنتج اربعة وذلك لانه قد سقط من ضروبه
الستة عشر بالشرط الاول ثمانية لانه اذا كانت الصغرى سالبة فاما كلية او جزئية وفي
كل منهما فالكبرى امامها وجبة او سالبة كلية او جزئية وسقط بالشرط الثاني اربعة
ضروب لانه اذا كانت الكبرى جزئية فاما موجبة او سالبة والصغرى في كل منهما اما
كلية او جزئية ولا تكون الاموجبة اما تقدم في المنتج في هذا الشكل اربعة اضرب
وهي ما وجد فيها ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

الضرب الاول ان تكون الصغرى والكبرى كليتين موجبتين فحوكل انسان حيوان
وكل حيوان متحرك بالارادة ينتج كل انسان متحرك بالارادة * الضرب الثاني ان
تكون الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة مثاله كل انسان حيوان لاشئ من
الحيوان بحمد ينتج لاشئ من الانسان بحمد الضرب الثالث ان تكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية فحو بعض الحيسوان انسان وكل انسان ناطق
ينتج بعض الحيوان ناطق الضرب الرابع ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى
سالبة كلية فحو بعض الحيسوان انسان ولاشئ من الانسان بحمد ينتج ليس بعض
الحيوان بحمد

﴿شروط الشكل الثاني﴾

ويشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيف والكم شرطان ايضا اختلاف
مقدميه ايجابا وسلبا وكلية كبراه وذلك لان النتيجة لازمة لذات القياس ومبا للذات

لا يختلف وعند انتفاء الشرطي المذكورين يختلف النتيجة صدقا وكذبا مع اتحاد صورة
القياس فاذا انتفى اختلافهما في الكيف فهما ماموجبتان أو سالبتان وأيا ما كان
لا يطرأ صدق النتيجة فيهما بل تارة تصدق وتارة لا مثال الموجهتين مع صدق النتيجة كل
انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق ومثاله مامع كذبها كل انسان
حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس ومثاله السالبتين مع صدق النتيجة لاشئ
من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر ينتج لاشئ من الانسان بفرس ومثاله مامع
كذبها لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق بحجر ينتج لاشئ من الانسان بناطق
واذا انتفت كلمة الكبرى فاما ان تكون جزئية موجبة والصغرى سالبة واما ان تكون
جزئية سالبة والصغرى موجبة وأيا ما كان يصدق القياس وتختلف النتيجة صدقا وكذبا
مثاله جزئية موجبة والصغرى سالبة كلمة مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثاله مامع كذلك مع
صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس ينتج ليس بعض الانسان
بصاهل ومثاله جزئية سالبة والصغرى موجبة كلمة مع كذب النتيجة كل انسان ناطق
وليس بعض الحيوان بناطق ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثاله كذلك مع
صدقها كل انسان ناطق وليس بعض الفرس بناطق ينتج ليس بعض الانسان بفرس
والعقيم في هذا الشكل أيضا اثنا عشر لانه سقط بالشرط الاول من ضروبه الستة عشر
ثمانية أضرِب عقيمة لان القضيتين اذا لم تختلفا في الكيف فهما ماموجبتان أو سالبتان
وفي كل منهما فاما كليتان أو جزئيتان أو كلية وجزئية وبالشرط الثاني سقط أربعة أضرِب لانه
اذا لم تكن الكبرى كلية فهي اما جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية أو جزئية واما جزئية
سالبة والصغرى موجبة كلمة أو جزئية وبقيت أربعة أضرِب منتجة لان الكبرى اذا كانت
كلية فكما هو الشرط الثاني فاما ان تكون موجبة أو سالبة وبموجب الشرط الاول لا بد ان
تكون الصغرى مخالفة لها في الكيف فتكون موجبة كلية أو جزئية وسالبة كذلك
مع الموجبة فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية * الضرب الاول من كلمتين
والكبرى سالبة فحوك انسان حيوان لاشئ من الحجر بحيوان ينتج لاشئ من الانسان
بحجر * الضرب الثاني من كلمتين والصغرى سالبة فحوك لاشئ من الانسان بفرس وكل
صاهل فرس ينتج لاشئ من الانسان بصاهل * الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلمة فحوك بعض الحيوان انسان لاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان

ليس بحجر * الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فتخرج بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل والضرب الأول والثالث من هذا الشكل لا ينتجان الا بردهما للشكل الأول بعكس كبراهما لانها هي المخالفة للشكل الأول والضرب الثاني منه لا ينتج بعكس الكبرى والازم ضرورة كون الصغرى سالبة والكبرى جزئية وهو عقيم في الشكل الأول بل انما ينتج بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والضرب الرابع منه ينتج بدليل الخلاف وحاصله ان تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للشكل الأول فينتج نقيض الاخرى الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون النقيض كاذبا فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب ففي المسال المتقدم تأخذ نقيض بعض الحيوان ليس بصاهل وهو كل حيوان صاهل واتضمنه كبرى الى الاصل وهي كل صاهل فرس فينتج كل حيوان فرس وهو نقيض صغرى هذا الضرب المسماة الصادق ونقيض الصادق كاذب فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب

شروط الشكل الثالث

يشترط لانتاج الشكل الثالث أيضا شرطان ايجاب غراء وكمية احداهما وذلك لان النتيجة كما تقدم لازمة لذات القياس ومبا للذات لا يخلف وعند انتفاء الشرطين المسد كورين تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورتها فاذا انتفى الشرط الأول بان كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة او سالبة وعلى كل تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورتها في الحالتين مثالها سالبة والكبرى موجبة مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ومثالها سالبة والكبرى سالبة مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الانسان بصاهل ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الانسان بجماد او اذا انتفى الشرط الثاني فان كانتا جزئيتين فاما ان تكونا موجبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او اياها كان تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورتها مثالها موجبتين مع صدق النتيجة بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان صاهل ينتج بعض الفرس صاهل ومثالها كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان حمار ينتج بعض الانسان حمار مثالها والكبرى سالبة مع صدق النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بفرس ينتج بعض الانسان ليس بفرس ومثالها كذلك

مع كذبها بعض الحيسوان انسان وبعض الحيسوان ليس بناطق ينتج بعض الانسان ليس بناطق وقد سقط بالشرط الاول ثمانية أضرب عقيدة لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة بان كانت سالبة فهي اما كلية أو جزئية وفي كل فالكبرى موجبة أو سالبة كلية أو جزئية والشرط الثاني ضربان لانه اذا لم تكن احدهما كلية فهما جزئيتان والصغرى موجبة بمقتضى الشرط الاول والكبرى اما موجبة أو سالبة

وبقيت ستة أضرب منتجة لان الصغرى لا بد وان تكون موجبة فهي اما كلية أو جزئية فان كانت كلية فتنتج مع الكبرى باقسامها الاربعة وان كانت جزئية فلا تنتج الا مع الكبرى الكلية موجبة أو سالبة

الضرب الاول من موجبتين كلمتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق * الضرب الثاني من كلمتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بمجماد ينتج بعض الحيوان ليس بمجماد * الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك بالارادة * الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان كاتب ينتج بعض الناطق كاتب * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان فرس ولا شيء من الحيوان بمجماد ينتج بعض الفرس ليس بمجماد * الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بحجر ينتج بعض الحساس ليس بحجر وهذا الشكل لا ينتج الا جزئية لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر ولا يصح حل الاخص على الاعم ودليل انتاج جميع ضروب هذا الشكل ماعد السادس والرابع هو عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وأما السادس فدليل انتاجه هو دليل الخلف بأن يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحساس ليس بحجر لصدق بتميزه وهو كل حساس بحجر فيضم هذا التقيض كبرى الى صغرى الضرب هكذا كل حيوان حساس وكل حساس حجر ينتج كل حيوان حجر وهو مناف لكبرى الضرب الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بحجر ومنافي لصادق كاذب فالنتيجة الاصلية صادقة وهو المطلوب

﴿شروط الشكل الرابع﴾

ويشترط لانتاج الشكل الرابع اذا لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان من الحكم أو الكيف أو منهما ما عا في المقدمتين أو في مقدمة واحدة وخسة الحكم

الجزئية وخسة السلب وأما إذا كانت صفراء موجبة جزئية فيشترط لانتاجه
أن تكون كبراً سالبة كلية

وذلك لوجود اختلاف النتيجة صدقاً وكذباً مع صدق القياس ووحدة صورته في الماهيتين
فإذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية ولا اجتماع الحسنتين فيه حينئذ لان الحسنتين أما
في مقدمته أو في مقدمة واحدة فإن كانتا في مقدمته فيكونان سالبتين أو الصغرى سالبة
والكبرى موجبة جزئية وأياً ما كان لا تترد النتيجة صدقاً وكذباً مع صدق قياسها
ووحدة مثالها مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الصاهل بأسان
ينتج لاشئ من الفرس بصاهل ومثالها مع صدقها لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من
الجمار بأسان ينتج لاشئ من الفرس بجمار ومثالها أو الصغرى سالبة والكبرى موجبة
جزئية مع كذب النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان ينتج لاشئ من
الجماد بجسم ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض المتحرك
بالارادة حيوان وإذا كان اجتماع الحسنتين في مقدمة واحدة يكونها سالبة جزئية مع
موجبة كلية أو إحدى المقدمتين سالبة جزئية صغرى أو كبرى وعلى كل حال يلزم
اختلاف النتيجة في قياس واحد صادق ومثالها أو السالبة الجزئية صغرى مع كذب النتيجة
ليس كل جسم حيوان أو كل متحرك بالارادة جسم ينتج ليس كل حيوان متحرك بالارادة
ومثالها مع صدق النتيجة ليس كل حيوان إنسان أو كل فرس حيوان ينتج ليس كل
إنسان فرساً ومثالها أو السالبة الجزئية كبرى مع كذب النتيجة كل إنسان حيوان
وليس كل متحرك بالارادة إنسان ينتج ليس كل حيوان متحرك بالارادة ومثالها كذلك
مع صدقها كل ناطق إنسان وليس كل فرس ناطق ينتج ليس كل ناطق فرساً وإذا كانت
الصغرى موجبة جزئية ولم تكن الكبرى معها سالبة كذلك كلية كذلك يحصل
اختلاف النتيجة صدقاً وكذباً مع صدق القياس لان الكبرى إذا لم تكن كذلك فاما
سالبة جزئية أو موجبة كلية أو جزئية ومثالها أو الكبرى سالبة جزئية مع كذب
النتيجة بعض الانسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة إنسان ينتج ليس بعض الحيوان
متحرك بالارادة ومثالها كذلك مع صدقها بعض الانسان ناطق وليس كل فرس إنسان
ينتج ليس بعض الناطق فرساً ومثالها أو الكبرى موجبة كلية مع صدق النتيجة بعض
الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان ينتج بعض الانسان ناطق ومثالها كذلك مع
كذب النتيجة بعض الحيوان إنسان وكل صاهل حيوان ينتج بعض الانسان صاهل وقد
سقط بالشرط الاول وهو عدم اجتماع الحسنتين ثمانية أضرب الصغرى السالبة كلية أو

جزئية مع الكبرى السالبة كذلك باربعة والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية باثنين والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية بواحد والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية بواحد فهذه ثمانية وسقط بالشرط الثاني عند كون الصغرى موجبة جزئية وهو كون الكبرى سالبة كلية ثلاثة أضررب عقيم، الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية السالبة والجزئية وبقي المنتج خمسة أضررب لأن الصغرى اماموجبة كلية وهى لا تنتج الامع الكبرى الموجبة بقسميها أو السالبة الكلية فهذه ثلاثة واماموجبة جزئية وهى لا تنتج الامع السالبة الكلية فهذا واحد وامامسالبة كلية وهى لا تنتج الامع الموجبة الكلية وهذا واحد فالمنتج خمسة الاول من كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج موجبة جزئية قاذلة بعض الحيوان ناطق يرجع للشكل الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة * الضرب الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج كالاول بتبديل التبديل والعكس * الضرب الثالث من كليتين ينتج سالبة كلية والصغرى سالبة نحو ولا شئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان بالتبديل والعكس * الضرب الرابع من كليتين والكبرى سالبة نحو كل حيوان متحرك بالارادة ولا شئ من المجرم حيوان ينتج سالبة جزئية ودلله عكس المقدمتين * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد حيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس المقدمتين

وقدر رمزنا الى الضروب المنتجة من كل شكل على ترتيبها المتقدم فقلنا

﴿رموز الشكل الاول﴾

كوى كبدى كرى بلى بلفظ * كأن به لقلب الحب نارا

﴿رموز الشكل الثانى﴾

كفى لم لا كرمت بوصلا ه * سباه كمال قدفيه حارا

﴿رموز الشكل الثالث﴾

كفانى كف كن لى بالصفا كم * بنالى كف بعدد كواستارا

﴿رموز الشكل الرابع﴾

كبتهم كل كائنة بنجد * لكم كم كان لو بقنا لنارا

كرهت سوا كوا الارى بوصل * فتلك رموز شكام واجهارا

نخذ كافا موجبة وكلى * وبالموجب الجزئى اشارا

ونخذ لاما سالبة وكلى * لجزئى سلبت السبب صارا

فها الوراع شكل قتل وجد * له الاشكال أنتجت الدمارا

ثم ان النتيجة فى جميع الضروب المنتجة تتبع الاخس فى مقدمتى القياس وقد أشرنا فى
رمز ضروب الشكل الرابع الى ما زاده بعض المتأخرين وتبعه الكثير من ان المنتج منه
ثمانية أضرب الخمسة المذكورة والضرب السادس من سالبة جزئية صغرى وهو موجبة
كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بمحماد وكل ناطق انسان ينتج بعض الجساد ليس
بناطق والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان
وبعض الجساد ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بمحماد والثامن من سالبة كلية
صغرى وهو موجبة جزئية كبرى نحو لا شئ من الحيوان بمحماد وبعض الانسان حيوان ينتج
بعض الجساد ليس بانسان وانما ترك ذكرها هنا لى اشارا الاختصار لان علمها أسئلة
وأجوبة وشروط يخرجنا ذكرها عن المقصود وترتيب ضروب هذه الاشكال بحسب ان
الكلمة أشرف من الجزئية والايجاب أشرف من السلب فالاجتمع فيه الاشراف فهو
الاشراف الاول وهكذا وكل الاشكال ماعدا الاوّل ترجع اليه عند الانتاج كما رأيت فيما
تقدم لانه هو الذى جاء على مقتضى الترتيب الطبى من الانتقال من الاصغر الى الاوسط
ثم منه الى الاكبر والاخس هو السلب والجزئية قى كانا وأحد هما فى مقدمتى القياس
أوفى احدهما فتكون النتيجة تابعة له كما قيل

ان الزمان لتابع ارذاله * تبع النتيجة للاخس الارذل

﴿مبحث فى القياس الاستثنائى﴾

ينقسم الاستثنائى الى اتصالى وانفصالى أما الاتصالى فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه
شرطية متصلة ولا ينتج الا اذا استثبتت فيه وضع المقدم ورفع التالى دون العكس فاذا
استثبتت فيه وضع المقدم أى اثباته ينتج وضع التالى أى اثباته نحو كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود واذا استثبتت فيه
رفع التالى أى نفيه ينتج رفع المقدم أى نفيه كما اذا قلنا فى المثال لكن النهار ليس موجود
ينتج فالشمس ليست بطالعة وأما اذا استثبتت رفع المقدم فلا ينتج رفع التالى اطرادا نحو
كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بحيوان لان
الانسان أخص ولا يلزم من نفي الاخس نفي الاعم واذا استثبتت وضع التالى فلا ينتج
وضع المقدم كما اذا قلت فى المثال لكنه حيوان فلا ينتج انه انسان لان الحيوان أعم ولا يلزم

من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وأما الاستثنائي الانفصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية منفصلة وهي اما مانعة جمع وخلو او مانعة جمع فقط او مانعة خلو فقط فان كانت الاولى فاستثناء وضع أى واحد من جزئها ينتج رفع الآخر نحو اما ان يكون العدد زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج فليس بفرد أو لكنه فرد ينتج فليس بزوج ورفع أى واحد منهما ينتج وضع الآخر كما اذا قلت في المثال لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت الثانية فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر نحو اما ان يكون هذا الأبيض أو اسود لكنه أبيض ينتج فليس باسود أو لكنه اسود ينتج فليس بأبيض وان كانت الثالثة فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر نحو واما ان يكون هذا في البحر أو لا يغرق لكنه ليس في البحر ينتج فهو لا يغرق أو لكنه يغرق ينتج فهو في البحر

﴿ شروط الاستثنائي ﴾

ويشترط لانتاج هذا القياس ثلاثة شروط الاول ان تكون الشرطية موجبة لان السالبة تسلب العناد أو اللزوم فلا يكون بين طرفيها اتصال ولا انفصال واذا لم يكن بين طرفيها ما ذكر لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه الشرط الثاني ان تكون المتصلة لزومية والمتفصلة عنادية لان الاتفاقية تستلزم الدور ولان العلم بالاتفاقية يتوقف على العلم بصديق التالى فلو توقف العلم به على العلم بالزم الدور والشرط الثالث أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية واللاحتمل ان يكون اللزوم أو العناد على بعض الاوقات والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم اثبات أحد جزئى الشرطية أو نقيضه لثبوت الآخر أو انتفاءه الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء وضعه

﴿ مبحث لواحق القياس ﴾

مما يلحق بالقياس المنطقي الاستقراء والتشثيل وعدم لواحق القياس لانهما لا يفيدان اليقين بل الظن ولانهما خارجان عن تعريف القياس المنطقي بسبب عدم لزوم النتيجة فيهما عند التسليم

أما الاستقراء فهو تصفح الجزئيات لاثبات حكمه الكلي او يتقسم الى قسمين تام وناقص فالاستقراء التام هو المبني على تصفح جميع الجزئيات لكونها مضبوطة والحكم عليها بحكم واثبات حكمه الكلي والاستقراء بعينه المعنى ليس من لواحق القياس المنطقي بل داخل فيه لافادته اليقين ولزوم النتيجة له بعد تسليم مقدمته وسمى استقراء لان مقدّماته

لا تفصل الابا الاستقراء وهو تتبع الجزئيات ويسمى قياسا مقسما لان الحكم على الكل
 ما جاء الابد تقسيم الموضوع الى جميع اقسامه فقول مفرده هذا الحكم مبني
 على تتبع جميع اقسام الكلمة والحكم على كل قسم منها بانه قول مفرد ويرد الى صورة
 القياس المنطقي بان تقول الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم أو فعل أو حرف قول
 مفرد فالكلمة قول مفرد ونحو الغنصر اما ماء أو نار أو تراب أو هواء وكل واحد منها متعين
 فانه عنصر متعين والاستقراء الناقص هو المبني على اجراء الحكم على الكل لوجوده في أكثر
 الجزئيات فقول حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المنع لان الانسان والبهائم والسمك
 كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ليكون حكمه محضاً لغالما استقرئ
 كالتساح في المثال المذكور ويرد الى صورة القياس بان تقول كل حيوان اما انسان
 أو بهائم أو سمك وكل واحد منها يحرك فكذلك الاسفل عند المنع فكل حيوان يحرك
 فكذلك الاسفل عند المنع وعدم اللزوم انما جاء من الصغرى لعدم حصر افراد الحيوان فيها
 بخلاف التام فان الصغرى فيه حصرت جميع افرادها ويظهر ان كلامهم يسمي استقراء
 أو مقسما ولكن الاصطلاح خص اسم المقسم بالتام والاستقراء بالناقص للفرق بينهما
 والمقصود هنا الناقص لا التام كما علمت

وأما التمثيل فهو المفيدة مشاركة جزئي جزئي آخر في علة الحكم ليثبت ذلك الحكم في الجزئي
 الاول كقولنا النبيذ كالخمر في الاسكار فعلة الحرمة في الخمر هي الاسكار وهي موجودة في
 النبيذ ودليل التمثيل عندهم اما الدوران أي استلزام الشيء لغيره وجودا وعدما فان
 الاسكار في المثال علة الحرمة فهي دائرة مع الاسكار وجودا وعدما فان وجدت فيه كما في
 الخمر ووجدت الحرمة فهو حرام كالخمر وان عدمت فيه كما في سائر المائعات غير الخمر والنبيذ
 عدمت الحرمة أو التردد بيان يرد في أوصاف الجزئي المشبه به لاثبات الحكم حتى يثبت
 الوصف الذي يصلح علة للحكم وينبغي ما عداها كما اذا قلت العلة في حرمة الخمر اما الاسكار أو
 السيلان والثاني باطل لان الماء سيال وليس بحرام فثبت الاول ويرد التمثيل الى صورة
 قياس هكذا النبيذ مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فالجزئي الاول أصغر والثاني
 مشبه به والحكم أكبر والمعنى المشترك بينهما أوسط والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا
 بالشاهد على الغائب لان الأصغر غائب والمشبه به شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من
 قياس أي الحاق جزئي بجزئي ويسمون الأصغر قرا والمشبه به أصلا لبقاء الأصغر عليه في
 ثبوت الحكم والا كبر حكما والأوسط جامع وعلة وانما لم يفيد اليقين لان دليله المذكورين
 ضعيفان أما الاول فلان استلزام الشيء لشيء ودورانه معه وجودا وعدما في بعض الصور

لا يفيد العلية لجواز وصف آخر يكون هو العلة ولأن الجزء الأخير من العلة التامة والشرط
 المساوي مدار ومستلزم للعلول مع أنه ليس بعلة وأما الثاني فلأن التريديد غير حاصر فيجوز
 أن تكون العلة غير ماذ كرو على فرض تسليم صحة الحصر لا يلزم أن تكون العلة في
 الأصل علة في الفرع لجواز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع
 مانعاً منها فلا يفيد اليقين إلا إذا ثبتت عليه الجبا مع وعدم كون خصوصية الأصل شرطاً
 والفرع مانعاً لكن ثبوتها من الصعوبة يمكن

ومن لواحق القياس أيضاً القياس المركب وهو ما تركب من أكثر من مقدمتين
 وينقسم إلى مفصول النتائج وموصولها فموصولها هو الذي لم يذكرفيه النتيجة نحو كل
 ماش بالقبور ليس لابساً وكل نباش سارق وكل سارق تقطع يده شرعاً وكل من تقطع يده
 شرعاً جان وكل جان عاص وهكذا موصولها هو الذي ذكر فيه النتيجة ثم أخذت
 وجعلت مقدمة تركب مع أخرى وهكذا نحو كل ماش ليس بالقبور نباش وكل نباش
 سارق فكل ماش ليس بالقبور سارق وكل سارق تقطع يده فكل ماش ليس بالقبور تقطع
 يده وكل من تقطع يده جان فكل ماش ليس بالقبور جان الخ

﴿خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته﴾

كما انقسم القياس باعتبار صورته إلى الأشكال الأربعة المتقدمة ينقسم أيضاً باعتبار
 مادته وقضاياه التي يتركب منها إلى خمسة أقسام تسمى حججاً وهي البرهان والجدل
 والخطابة والشعر والسفسطة وأنباع ببعض ما يتعلق بها فنقول

﴿البرهان﴾

البرهان هو ما يتألف من مقدمات يقينية تفيد اليقين واليقين هو الاعتقاد الجازم
 المطابق للواقع الغير ممكن الزوال والمقدمات اليقينية قسمان إما ضروريات وإما
 نظريات فالضروريات مستأليات ومشاهدات ووجدانيات وتجربيات وحدسيات
 ومتواترات

فالاوليات هي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين بدون توقف على أمر آخر
 سواء كان التصور والمذكور بديهياً نحو الاثنان ضعف الواحد والواحد نصف الاثنان
 والكل أعظم من الجزء والجزء أقل من الكل أو نظرياً نحو الممكن يحتاج في وجوده إلى
 مرجح وقد يتوقف الحكم فيها بعد تصور الطرفين على أمر آخر وذلك غير معتبر لأنه لا يكون
 إلا لنقصان الغلبة كفي البله والصبيان أو لتدنس الفطرة كفي بعض العوام والجهلة
 ومنها القضايا التي قياساتها معها وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الذهن

نحو الاربعه زوج فانها متوقفة على قياس وهو الاربعه منقسمة بمساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج * والمشاهدات هي المحسوسات التي تدرك بالحواس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة والنار محترقة * والوجدانيات هي التي تدرك بالحواس الباطن كقولنا لكل انسان جوع وألم وخوف الخ * والتجربيات هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة نحو السقمونيا مسهلة للصفراء والخ الانكايزي مسهل ورأسه الجهلة شفاء الكلبة * والحدسيات بفتح الحاء هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة كالتجربيات الا ان السبب في التجربيات معلوم السببية مجهول الماهية وفي الحدسيات معلوم الوجهين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم مبني على تكرار مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب * والمتواترات هي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جميع يستحيل توطؤهم على الكذب كقولنا بغداد في العراق ومكة في الحجاز ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي أتى بقرآن عربي هذه هي الضروريات الست * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة النظر والاستدلال كقولنا العالم حادث فالحكم بحادث العالم نظري لانه مكتسب من النظر والاستدلال بان تقول في دليله العالم متغير وكل متغير حادث فنتيجة هذا القياس يقينية لانها مكتسبة بوجه قطعي فاذا ركب القياس من مثل هذه النتيجة كان برهانيا وغير اليقينية أيضا من مشهورات ومسلمات ومقبولات ومظنونات ومخيلات ووهيات ويتركب منها ما علم البرهان من بقية أقسام القياس على ما ذكره ونقل

الجدل

الجدل هو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة فالاولى هي التي اشتهرت بين الناس قاطبة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو اشتهرت بين الاكثر نحو الاله واحد أو بين طائفة مخصوصة نحو الفاعل مرفوع ولكل قوم مشهورات بحسب عوائدهم وعنائهم كقبح الذبح عند الهندوكسن الشر عند أرباب الامزجة الشديدة وحسن العفة والدين عند أرباب الامزجة الرقيقة وكحسن ما جرت به عادات أهل البلد وقبح خلافه وان كان في الواقع بالعكس والثانية هي القضايا التي تسلم عند الخصم سواء كانت مسلمة عند غيره أيضا أم لا كمسائل أصول الفقه عند الفقهاء فاذا قال الفقيه يجب الزكاة في حلي البالغة لقوله عليه الصلاة والسلام في الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا يكون حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد ان يؤخذها هنا مسلمة والغرض من الجدل

الزام القاصر عن ادراك مقدمات البرهان

﴿الخطابة﴾

الخطابة هي ما تأتلف من مقدمات مقبولة ومفترضة فالاولى هي المأخوذة بمن يعتقده فيه
كعالم أو ولي أو حكيم أو سياسي كل في موضوعه ومن ذلك خطابة المساجد والمحافل
والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الاخلاق وكل ما يجلب السعادة في
الدين والدنيا وتخليد لهم بما يضر بسعادتهم

﴿الشعر﴾

القياس الشعري هو ما تألف من الخيالات التي تخيل للنفس ما تتأثر به قبضاً أو بسطاً
فتنفّر أو ترغب وتصبير بمد أفعال أو ترك أو رضا أو سخط أو اقسام على الذات أو على
المضمرات مستلذة أياها كما يقع من تأثير الاشعار عند الحروب وكما يحصل من الاستماعة
والاستعطاف في النفس عند الانشاد لان النفس أطوع الى التخيّل منها الى التصديق
لانه أغرب والأذلة لها بها سواء كانت الخيالات صادقة أو كاذبة مسلمة أو غير مسلمة * وأسباب
التخيّل كثيرة تتعلق بعضها باللفظ كما في التحيينات اللفظية نحو الجمر يا قوة سيالة فان
هذا يخيل للنفس عظم الجمره وحسنها فتعجب فيها وبعضها بالاعتقاف نحو العسل مرقة مقيمة فان
هذا يخيل لها قبح العسل فتنفّر منه والغرض منها انفعال النفس بالترغيب أو بالترهيب
وليس الوزن شرطاً فيه لان الكلام في الشعر اليوناني حيث ان الواضع للمنطق ارسطو
اليوناني وانما تزداد النفس به تأثيراً وانفعالا ان كان موزوناً وترغابه بالاصوات الحسنة
كما هو ما شاهد لدى أرقطه الطباع من التواجد والافعال عند سماع المغنين بل تأثير حسن
الصوت في البهائم أمر مشاهد فلتنظر الجمال وسيرها عند ما يحدو لها الحادي طيب
الصوت والصبي لدى البكاكس كنه الغنا ويذهب عنه الغنا وفي روة المغنين في الامصار
والافطار وجمالة شأهم ودلالهم على ذوى الوجاهة ما يغنيك عن الاستدلال

لاتأني ان السماع بقيت * وهو يحوي بطييه ويميت

وكذلك ما شاهدته من استعانة أهل الصناعات الشاقة بالغنى وما سمعته عن العرب عند
الحروب من تشجيعها بالغناء والتمثيل بالاشعار حتى يوجبها ذلك لأن تلقى نفسها في المهالك
فلاتبالى بمواقع السيوف ولا تتخشى بوارق الخسوف ومن أراد الموقوف على تأثير الغناء
وحسن الصوت في النفوس فعليه بكباب الاعاني لابي الفرج الاصبهاني يرى العجب
العجاب في هذا الباب

من كل معنى لطيف أحسنى قدحا * وكل ساجعة في الكون تطربني

ومن لم يتأثر برقيق الاشعار المرددة بلسان الاوتار * في جنات من الاشجار * تجري تحتها
الانهار * فهو من فلتات الطبائع وملحقات الجماد

﴿السفسطة﴾

القياس السفسطى هو ما يتألف من المقدمات الوهمية أو المشبهة أما الوهيات فهي
القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في المعقولات الصرفة نحو كل موجود محسوس وكل
محسوس مشار إليه فكل موجود مشار إليه فهذا من حكم الوهم وهو كاذب لان المجردات
موجودة ولا يشار اليها الا كونها غير محسوسة والمشار اليه لا يكون الا محسوسا ونحو قولك
الميت جماد وكل جماد يخاف منه فالميت يخاف منه والدليل على كذب الوهم انه يساعد
العقل في المقدمات الواضحة الانتاج ولكن ينازعه في النتيجة كما في المثال وذلك لان
النفس مسخرة لاحكام الوهم حتى ان احكام الوهيات ربما لا تتميز عندها من الاوليات
ولو لا دفع العقل والشرع وتكذيبها لاحتكام الوهم لاستحكم التباسها بالاوليات وسبب
ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية واستيلاء الوهم على العقل وتسخيره اياه حتى يظن
بل يتيقن ان الكواذب ضرورية الصديق فيستنتج منها التصديقات نحو انه ليس
بمبصر وكل ما ليس بمبصر فليس بحسب بل ابعاد خالية عن التمكن وربما ظنهم متواترة
كقول الرافض باستحقاق سيدنا على الخلافة قبل وبالجسلة التمييز بين اغلاط الوهم
والاوليات عمر جده الا يتيسر الامن اعطاء الله القلب السليم * والمخلص هو تجريد
العقل عن الوهم والتفكير التام والنقض والاستدلال على خلافه والرجوع الى الحقائق
الحكيمة والقواعد الشرعية وأما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق امام من
حيث الصورة كقولنا الصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال
فهذه صهال وامان حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والغلط فيه من حيث ان موضوع المقدمتين
ليس موجودا ليس لثاني يصدق عليه انه انسان وفرس ويسمى القياس المركب من
المشبهات مغالطة كما يسمى سفسطة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو
سوفسطائى وان قابل بها الجذلي فهو مشاغبي وان لم يعرف الفساد فيما صنع فهو مغالط
لنفسه

وسوفسطائى نسبة لسوف اسطا ومعنى سوف الحكمة ومعنى اسطا التلبيس والتقوية فعناه
الحكمة المتزومة كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث
وكقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن

عرض بنتج ان الجوهر عرض وكقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس وكل ذلك سفسطة كاذبه لا تروج عند من استحضروا عدا الفس وشرائط الاناج وما سوى البرهان من هذه الاقيسه لا يفيد الا الظن وأما البرهان فهو العمدة في مناظرة الرجال والخج في الختام الاختصاص فعليه مدار المناظرة وقوة تمام المناظرة قال مؤلفه رحمه الله ونفع به ما كنت لا أقصم هذه المفاوز مع وعرة مسالكها وروعة سالكها والولاسادة من اخوان الصفا بالمدارس رغبوا الى في تعليم فن المنطق فبادرت الى الاجابة شاكرًا * لقوله عليه السلام (لان يهدي الله بك رجلا واحد خير لك من حمر النعم) وقيام اجماع توجيه علمية الانسانية وتخطا طنبابه الاوضاع الشرعية بيداني رأيت السير على نهج الازهرين في أساليب التعليم رجا يكل مداركهم ويفل عزائمهم فآثرت ان أملي عليهم ما يحضرنى من قواعد الفن على هيئة المسامرة رغبة في الاقبال على العمل * ورغبة عن السأم والملل * وهم يكتبونه عنى درس ادرسا وبعد التمام تصفحه تشريرا وتقيحا وعرضته على الكتب المعول عليها في الفن فاذا هي لقطة الناشد * وروضة الرائد قد زاحم صحائف الحكماء * وأسفر عن مناضلة أسفار الفضلاء * لا طويلا ملاملا * ولا مختصرا محلا * وكان بين ذلك قواما * ثم اطلع عليه بعض الافاضل من رجال المحاكم المحب ولين على حب العلوم ونشرها وكلفنا بطبعه نشر اللفظية وتعميم اللفظية فخالوت التفصي عن هذه الخطة علمابان من ألف فقد استهدف خصوصامن غريمه الدهر الذي لا تنقض عيونه * ولا تنقض رقباؤه وعيونه * فلما أبى الا الاجابة لما قصد اذعنا القصد معولن على رعاية ذى الفيض والجود فها هل طبعه * حتى تم بدوه * فلم حضرات الجميع منأ السنة رطبة بالثناء وكف مرفوعة بالضراعة والدعاء والحمد لمبدا الجود والايجاد * والصلاة على خاتم ذوى الهدى والارشاد * وعلى آله وصحبه المستعصمين بهدي وعصمته

حمدان له الجود والمنه وصلاة وسلاما على نبي الرحمة وآله وصحبه وجميع الامه (وبعد) فقد تم طبع كتاب المبادئ المنطقية تأليف العلامة الشيخ عبد الله وافي المنسوب للاقاليم الفيوميه المشتمل على ماهو في باب لقطة الناشد وروضة الرائد لا بالاطويل الممل ولا بالمختصر المخل على نفقة (حضرة أمين أفندي الخسانجي الكتبي) وذلك بالمطبعة العامرة الشرفيه الكائنة بشارع الخرنفش مصر

الحية سنة ١٣١٧ هجرية على صاحبها

أفضل صلاة وأجل تحية

﴿ فهرست المبادئ المنطقية للعلامة الشيخ عبد الله الفيومي ﴾

صميمة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ المطلب الأول في التصورات وفيه أربعة مبادئ
- ٤ المبدأ الأول في العلم
- المبدأ الثاني في الالفاظ ودلالاتها وفيه ثلاثة مباحث
- المبحث الأول
- المبحث الثاني في تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية
- ٥ المبحث الثالث في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب
- ٦ المبدأ الثالث في تقسيم المفرد الى كلي وجزئي
- ٧ المبدأ الرابع في الكليات الخمس وفيه أربعة مباحث
- المبحث الأول في تعريفها وتقسيمها
- ٩ المبحث الثاني في تقسيم النوع
- ١٠ المبحث الثالث في تقسيم الفصل
- المبحث الرابع في النسبة بين الكليين
- ١١ المقصد الأول في التعريف والقول الشارح
- المطلب الثاني في التصديقات وفيه مبادئ
- المبدأ الأول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث
- ١٢ المبحث الأول في أجزاء الجملة وأقسامها
- ١٤ المبحث الثاني في الموجهات
- ١٦ المبحث الثالث في أجزاء الشرطية وأقسامها
- ١٩ المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث
- المبحث الأول في تعريفه وشرطه
- ٢٠ المبحث الثاني في تناقض الموجهات
- تناقض بسائط الضروريات
- ٢١ تناقض بسائط الدوائيم
- تناقض مركبات الموجهات
- ٢٣ المبحث الثالث في تناقض الشرطيات

٢٣ المبدأ الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول في تقسيمه وتعريفه

المبحث الثاني في عكس الجمليات غير الموجهات

٢٤ المبحث الثالث في عكس الشرطيات

٢٥ المبحث الرابع في عكس الموجهات

٢٧ وأما السؤال البفعلي قسمين كلمة وجزئية

٢٩ المبحث الخامس في عكس النقيض

٣٠ المقصد الثاني في القياس

٣١ شروط الشكل الأول

٣٢ شروط الشكل الثاني

٣٤ شروط الشكل الثالث

٣٥ شروط الشكل الرابع

٣٧ رموز الأشكال الأربعة

٣٨ مبحث في القياس الاستثنائي

٣٩ شروط الاستثنائي

٣٩ مبحث لواحق القياس

٤١ خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته

البرهان

٤٢ الجدل

٤٣ الخطأ

الشعر

٤٤ السفسطة